



مركز البحوث الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى «إسرائيل»

www.bahethcenter.net  
Email: baheth@bahethcenter.net  
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات  
الفلسطينية والاستراتيجية**

## **تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

## جرائم إسرائيل في الجناية الدولية

### 1 - مدخل:

في 3 آذار 2021، قرر مكتب المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") فتح تحقيق بخصوص "الحالة في فلسطين"، حيث يغطي التحقيق الجرائم الواقعة في اختصاص المحكمة، والتي ارتكبت منذ 13 حزيران 2014. وبهذا تم نقل الحالة في فلسطين من مرحلة الدراسة الأولية إلى مرحلة التحقيق، حيث أكدت المدعية العامة فاطو بنسودا في موجز نتائج الدراسة الأولية بأن التحقيق سيرتكز بوجه خاص على أربعة ملفات مركزية:

● ارتكاب القوات الإسرائيلية جرائم حرب في سياق الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في العام 2014.

● ارتكاب أفراد من حماس ومجموعات فلسطينية مسلحة جرائم حرب في سياق حرب الـ 2014.

● ملف الاستيطان في سياق احتلال إسرائيل للضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وبالتحديد ارتكاب أفراد من السلطات الإسرائيلية جرائم حرب فيما يتعلق، ضمن أمور أخرى، بنقل مدنيين إسرائيليين إلى الضفة الغربية.

● ارتكاب أفراد من القوات الإسرائيلية لجرائم عبر استخدام وسائل غير مميتة ومميتة ضد فلسطينيين مشاركين في مسيرات العودة الكبرى التي بدأت في آذار 2018.

### 2 - تأسيس المحكمة:

تأسست المحكمة الجنائية الدولية، بوصفها أول محكمة مستقلة، لمحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية وهي منظمة دولية دائمة، تسعى إلى وضع حد للثقافة العالمية المتمثلة في الإفلات من العقوبة. وتُنظّم علاقة المحكمة بمنظمة الأمم المتحدة بموجب اتفاقية تنسيق بين الجانبين، وتعمل هذه المحكمة التي تأسست في مدينة لاهاي الهولندية عام 2002 على إتمام دور الأجهزة القضائية الوطنية، فهي لا تستطيع أن تقوم بدورها القضائي ما لم تُبدِ المحاكم الوطنية رغبتها أو كانت

غير قادرة على التحقيق أو الادعاء. وتقوم المحكمة بعملها التحقيقي من خلال مكتب المدعي العام، وتسلّمت قيادته منذ العام 2012 محامية من غامبيا، هي فاتو بنسودا التي قالت إنه على الرغم من التحديات والمصاعب الأخرى، «لا يمكن أن يتخلّى (مكتبها) عن تحمّل المسؤوليات الملقاة على عاتقه في نهاية المطاف بموجب نظام روما الأساسي». ولقي قرار المحكمة ترحيباً فلسطينياً واسعاً على المستويات كافة: الرسمي والفصائلي والأهلي، بعدما انتظر الفلسطينيون هذه الخطوة لسنوات منذ انتهاء حرب 2014، والتي راح ضحيتها أكثر من 2000 شهيد فلسطيني. إلا أن الإعلان أثار الخشية لدى شرائح فلسطينية واسعة من تكرار سيناريو «تقرير غولدستون» عن حرب 2008، والذي سحبته السلطة من الأمم المتحدة بعد تعرّضها لضغوط واسعة من الاحتلال. وتتشابه الضغوط الحالية على الفلسطينيين مع تلك التي مورست عليهم سابقاً؛ إذ بعثت الحكومة الإسرائيلية، فور صدور قرار المحكمة الدولية، رسائل إلى رام الله، تتضمن تهديداً بأن تل أبيب «ستواجه صعوبة» في دفع خطوات سياسية أو إجراءات بناء ثقة على الأرض مع السلطة، في حال قيام الأخيرة بأيّ دور من شأنه أن يساعد في تسريع التحقيقات، بحسب قناة «كان» العبرية. وبعد أشهر من عودة علاقة السلطة بالاحتلال، وتسلّم الأولى أموال المقاصة التي أخرجتها من أزمة مالية خانقة كانت تمرّ بها، وحديثها عن قرب عودة الإدارة الأميركية إلى تفعيل ملفّ المفاوضات، تتعرّز الفرضيات التي تُرّجح استجابة رام الله لضغوط تل أبيب، وتضييعها الفرصة مرّة أخرى. وتسود مخاوف من أن يساوم رئيس السلطة، محمود عباس، دولة العدو والإدارة الأميركية في هذا الملفّ لدفعهما للعودة إلى المفاوضات، خاصة أن واشنطن كانت اشترطت مسبقاً وقف الدعم الفلسطيني لفتح تحقيق ضدّ إسرائيل، مقابل إعادة فتح مكتب «منظمة التحرير الفلسطينية» لديها.

في المقابل، وبكمّ هائل من التصريحات الغاضبة، قابلت إسرائيل قرار «الجنائية الدولية»، محاولةً بذلك اغتيال المحكمة معنوياً قبل شروعها في عملها، إضافة إلى دراسة كيفية منع وصول مُحقّقي المحكمة ومسؤوليها إلى دولة الاحتلال والأراضي الفلسطينية. ووصف رئيس الوزراء العدو، بنيامين نتنياهو، القرار بأنه «سخيف ومعاد للسامية وذروة النفاق»، قائلاً إن «المحكمة تمّ إنشاؤها لمنع تكرار الجرائم النازية المروّعة التي ارتكبت ضدّ الشعب اليهودي، لكنها مؤخراً تُحوّل بناذقها ضدّ الدولة الواحدة والوحيدة للشعب اليهودي، وتستهدف إسرائيل، الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»، على

حدّ تعبيره. وتعهّد وزير الأمن، بيني غانتس، من جهته، بحماية جنوده من الملاحقة القضائية، معتبراً أن إعلان لاهاي يُمثّل «جائزة للإرهاب والتنظيمات الإرهابية»، داعياً الفلسطينيين إلى «أن يستوعبوا أن الصراع لن يتمّ حلّه إلا من خلال المفاوضات في القدس ورام الله، وأن محكمة لاهاي لن تساعدهم». وتخشى دولة الاحتلال من أن تُصدر المحكمة تقريراً يدينها بجرائم حرب، ويُعرّض قاداتها السياسيين والعسكريين للمحاكمات الدولية والاعتقال في عدد كبير وواسع من بلدان العالم التي تخضع لوصاية المحكمة، وهو سيناريو كاد يتحقّق في الأراضي البريطانية عام 2010، عندما هرب وزير الخارجية والأمن الإسرائيلي آنذاك، تسيبي ليفني وغابي أشكنازي، منها قبل صدور أوامر قبض بحقهما لارتكابهما جرائم حرب ضدّ الفلسطينيين في حرب 2008. وفي هذا الإطار، وصف مُعلّق الشؤون الدولية في موقع «وللا» العبري، باراك بن رافيد، قرار «الجناية الدولية» بأنه «خيار نووي ضدّ إسرائيل سيؤثر بشكل دراماتيكي على الصراع»، معتبراً إيّاه الحدث الجوهرى في إطار الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي منذ انسحاب جيش الاحتلال من قطاع غزة عام 2005، ومن المحتمل أن تستمرّ تداعياته لسنوات.

تضم المحكمة 18 قاضياً تنتخبهم الدول الأعضاء. وقد صادقت على قانون المحكمة 123 دولة حتى 6 كانون الثاني 2015 من بينها فلسطين التي قبلت عضويتها رسمياً في كانون الثاني عام 2015. كما وقعت 34 دولة أخرى على القانون لكن لم تصادق عليه بعد.

في عام 2002، سحبت دولتان توقيعهما على قانون المحكمة، وأشارتا إلى أنهما لا ترغبان بعد الآن بالعضوية، وبذلك لم يعد هناك ما يحملهما على تنفيذ ما يترتب عليهما من التزامات تجاه المحكمة، وهاتان الدولتان هما: أميركا وإسرائيل. ولم يقف الأمر عند هذا الحدّ، بل بدأت الولايات المتحدة تتخذ إجراءات ضدّ المحكمة، إذ أعلن وزير الخارجية الأميركي السابق مايكل بومبيو في 15 آذار 2019 حظر منح تأشيرات لموظفي المحكمة المشاركين بتحقيق المحكمة المحتمل ضد مواطنين أميركيين. وأفاد تقرير لـ«هيومن رايتس ووتش» بأنّ قرار الولايات المتحدة رفض منح تأشيرات لموظفي "المحكمة الجنائية الدولية" سيعيق المساءلة عن جرائم دولية خطيرة، وقد يُستخدم لمنع تحقيقات المحكمة الجنائية الدولية ضد مواطني دول حليفة للولايات المتحدة. كما فرض الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب في حزيران العام الماضي، عقوبات على مسؤولين في المحكمة الجنائية منهم مدعية المحكمة فاتو بنسودا؛

لسعيهم إلى التحقيق في جرائم حرب أميركية محتملة في أفغانستان منذ أيار 2003، بالإضافة إلى جرائم خطيرة ارتكبتها طالبان والقوات الحكومية الأفغانية، وكذلك التحقيق مع حلفاء واشنطن، بمن فيهم إسرائيل. وحثّت المدعية العامة التي تنتهي ولايتها في حزيران 2021، إدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن على رفع تلك العقوبات. ومع طي صفحة حكم ترامب للولايات المتحدة، تصاعدت الخشية من أن يُطوى معها زمن العقوبات الأميركية، أو بالأحرى "الترميّة"، على المحكمة، الأمر الذي أثار قلق إسرائيل. وكشفت صحيفة "هآرتس" العبرية أن إسرائيل تعكف حالياً على بلورة قائمة سرية، تضم 200 إلى 300 مسؤول، سيتم الطلب منهم عدم السفر للخارج، خشية أن يتم توقيفهم في أعقاب قرار المحكمة. وأضافت الصحيفة أن القائمة تضم كلاً من رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو، ووزراء الأمن (الحاليين والسابقين)، والأشخاص الذين يتولون حالياً أو سبق أن تولوا مناصبي رئاسة أركان الجيش ورئاسة جهاز المخابرات الداخلية "الشاباك"، إلى جانب ضباط كبار وآخرين من مستويات دنيا. أثار إعلان المحكمة الجنائية الدولية حقّها في التحقيق في جرائم الحرب التي ارتكبت في فلسطين، قلقاً كبيراً لدى الأوساط السياسية في إسرائيل، في حين وصفتها أوساط أمنية في تل أبيب بأنها "ضربة دبلوماسية قاسية".

وكشفت صحيفة "هآرتس" العبرية أن إسرائيل تعكف حالياً على بلورة قائمة سرية، تضم 200 إلى 300 مسؤول، سيتم الطلب منهم عدم السفر للخارج، خشية أن يتم توقيفهم في أعقاب قرار المحكمة. وأضافت الصحيفة أن القائمة تضم كلاً من رئيس الحكومة الحالي بنيامين نتنياهو، ووزراء الأمن (الحاليين والسابقين)، والأشخاص الذين يتولون حالياً أو سبق أن تولوا مناصبي رئاسة أركان الجيش ورئاسة جهاز المخابرات الداخلية "الشاباك"، إلى جانب ضباط كبار وآخرين من مستويات دنيا. في المقابل هاجم نتنياهو القرار بالقول إن "الجنائية الدولية أثبتت، مرة أخرى، أنها جسم سياسي وليست مؤسسة قضائية. المحكمة تتجاهل جرائم الحرب الحقيقية، وبدلاً من ذلك تطارد دولة إسرائيل، دولة ذات نظام حكم ديمقراطي قوي، وتقّدس حكم القانون". ووصف وزير الخارجية الإسرائيلي غابي شكنازي القرار بأنه هدية "للإرهاب الفلسطيني"، ووجّه الرئيس السابق لشعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية "أمان" عاموس يادلين انتقادات للحكومة، بسبب تقاعسها عن الاهتمام بمواجهة المحكمة الجنائية قائلًا: "في الوقت الذي تتشغل فيه الحكومة بمواجهة كورونا وبالسياسة الداخلية، وجهت

المحكمة الجنائية الدولية ضربة دبلوماسية قاسية لإسرائيل". ولفتت الصحيفة إلى أنه سبق أن أرسل المستشار القضائي للحكومة الإسرائيلية أفيحاي مندلبليت رسالة إلى المحكمة قال فيها إنه ليس من صلاحيات المحكمة الدولية التحقيق في قضايا ذات صلة بإسرائيل، لأن إسرائيل ليست عضواً في هذه المحكمة. من جانب آخر، رحبت السلطة الفلسطينية بالقرار واعتبر رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية القرار انتصاراً للعدالة وللإنسانية، ولقيم الحق والعدل والحرية، وإنصافاً لدماء الضحايا ولذويهم الذين يكابدون ألم فراقهم. وأكد اشتية أن الحكومة تواصل توثيق الجرائم الإسرائيلية المتواصلة ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وخاصة جرائم القتل وهدم البيوت والاستيلاء على الأراضي، والتوسع الاستيطاني لابتلاع الأراضي. وطالب المحكمة بتسريع إجراءاتها القضائية في الملفات المرفوعة أمامها، والتي تتضمن الجرائم التي ارتكبتها إسرائيل خلال ثلاثة حروب شنتها على قطاع غزة، إضافة إلى ملفي الأسرى والاستيطان. لكن على الرغم من أن هذا القرار يعدّ تطوراً إيجابياً، فإنه لا يعني أن الأوضاع سوف تتغير جذرياً. ما زالت الطريق إلى النجاح طويلة ومحفوفة بمخاطر عديدة، تشمل احتمال استعمال المحكمة ضد الفلسطينيين؛ ذلك أن القانون الدولي سيف ذو حدين، وهو لا يعدّ في حد ذاته وسيلة نضال وتحرر. إن الاعتماد الكلي على القانون الدولي من دون استراتيجية تحرير واضحة هو رهان محكوم بالفشل. طبعاً لا يعني أن على الفلسطينيين تجاهل القانون الدولي في نضالهم، إذا توفّر مشروع وطني نضالي. على العكس، يجب أن يكون القانون الدولي إحدى الأدوات المهمة في عمل سياسي شامل، وليس بديلاً من السياسة.

دولياً، سارعت واشنطن إلى الاعتراض على القرار. وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس إن "الولايات المتحدة تعترض على قرار المحكمة الجنائية الدولية بشأن الوضع الفلسطيني"، مشيراً إلى أن إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن ستستمر ب"الدعم القوي" لأمن إسرائيل، بما في ذلك مواجهة المساعي لاستهداف إسرائيل "بشكل غير عادل". وقال برايس: "لا نعتقد أن الفلسطينيين مؤهلون كدولة ذات سيادة، وبالتالي ليسوا مؤهلين للحصول على العضوية كدولة أو المشاركة كدولة في المنظمات أو الكيانات أو المؤتمرات الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية". وأعرب عن مخاوف بلاده بشأن محاولة المحكمة ممارسة اختصاصها على العسكريين الإسرائيليين. وقال: "لقد تبيننا دائماً موقفاً مفاده أن اختصاص المحكمة يجب أن يشمل حصراً البلدان التي تقبله أو القضايا التي يحيلها مجلس الأمن

الدولي" إلى المحكمة. وكانت الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي أصدرت الجمعة قراراً بالأغلبية في ما يتعلق بالاختصاص المكاني للمحكمة الجنائية الدولية في فلسطين، وقالت الدائرة في بيان على موقعها الرسمي، إن ولايتها القضائية تمتد إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، ويستند القرار إلى أن فلسطين دولة عضوة في ميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية. ويعني هذا القرار أن الادعاء العام في المحكمة يستطيع الآن البدء بمرحلة جديدة من التحقيقات التي قد تؤدي إلى توجيه لوائح اتهام إلى متهمين بجرائم حرب ارتكبتها سلطات الاحتلال ضد الفلسطينيين. والجدير بالذكر أن القرار حول فتح تحقيق ضد إسرائيل مطروح على أجندة المحكمة الجنائية الدولية منذ نهاية العام 2019، إلا أن المدعية العامة الحالية فاتو بنسودا طلبت رأي قضاة المحكمة بشأن صلاحياتها بالتحقيق في جرائم الحرب الإسرائيلية. وفي هذا السياق، ذكرت قناة "كان" الإسرائيلية في وقت سابق أنّ مخاوف المحكمة الجنائية من عقوبات كانت قد فرضتها عليها إدارة ترمب ربما تكون قد "تبدّدت الآن"، لا سيّما وأن ذلك قد يقود إلى مواجهة بين المحكمة وواشنطن، وبين المحكمة وإسرائيل. وكانت المدعية العامة فاتو بنسودا طلبت الرأي القانوني للمحكمة حول اختصاصها في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، وذلك بعد إعلانها في كانون الأول 2019 رغبتها في فتح تحقيق كامل ضدها. وأفاد بيان صادر عن المحكمة بأنها "قررت، بالغالبية، أن اختصاص المحكمة القضائي الإقليمي فيما يتعلق بالوضع في فلسطين، الدولة المنضوية في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، يمتد إلى الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967، وهي غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية". وقال ننتياهو في بيان: "أثبتت المحكمة مجدداً أنها هيئة سياسية وليست مؤسسة قضائية"، معتبراً أن المحكمة بقرارها هذا تلحق ضرراً "بحق الديمقراطية في الدفاع عن نفسها ضد الإرهاب". من جانب آخر، أعربت الولايات المتحدة عن "قلقها العميق" حيال قرار المحكمة. وصرّح المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس للصحافيين: "نحن قلقون بشدة لمحاولات المحكمة الجنائية الدولية ممارسة اختصاصها على العسكريين الإسرائيليين. لقد تبيننا دائماً موقفاً مفاده أن اختصاص المحكمة يجب أن يشمل حصراً البلدان التي تقبله أو (القضايا) التي يحيلها مجلس الأمن الدولي" إلى المحكمة". وكان الادعاء العام في المحكمة قد بدأ تحقيقاً مبدئياً في جرائم ارتكبت في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، عقب قبول عضوية فلسطين رسمياً في المحكمة. وفي كانون



الأول 2019، أعلنت بنسودا أنها تريد فتح تحقيق شامل في "جرائم حرب مزعومة" في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقالت إن "جرائم حرب ارتكبت أو ترتكب" في الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل والقدس الشرقية وفي قطاع غزة. وينبع الخوف الإسرائيلي من المحكمة الجنائية، بالأساس مما قد يصدر عنها من قرارات، الأمر الذي قد يحد من "حرية" حركتها وقد يضع بعض المسؤولين العسكريين والسياسيين الإسرائيليين في مختلف أنحاء العالم تحت مجهر الملاحقات القانونية. وعلى الرغم من أن إسرائيل ليست عضوا في المحكمة الجنائية، يبقى القلق الأكبر من محاكمة إسرائيليين في دول أجنبية، ولا سيما تلك التي تتيح تقديم مذكرات اعتقال ضد متهمين بجرائم الحرب، كما هو الحال في بريطانيا وبلجيكا ودول أخرى. من ناحية أخرى قال كاتب إسرائيلي في صحيفة يديعوت احرونوت: إنه "بعد سنوات من الإحباط، تحقق للفلسطينيين ما كانوا يسعون إليه، بصدور قرار محكمة الجنايات الدولية، على أمل أن يحشر إسرائيل في الزاوية، ويجب أثمانا منها، ما يشكل لها إنجازا تأمل بتحقيقه منذ أكثر من عقد في المواجهة مع إسرائيل على الساحة الدولية". وأضاف غال بيرغر خبير الشؤون الفلسطينية في مقال نشرته هيئة البث الإذاعي والتلفزيوني - كان أن "محكمة لاهاي في النهاية زودت الفلسطينيين بالبضاعة التي يحتاجونها، لأنهم سعوا منذ سنوات إلى جلب الساحة الدولية للضغط على إسرائيل بطريقة تدفعها للزاوية، ولا تترك لها خيارا، وتحملها ثمن سياساتها وأفعالها، لأنها من وجهة النظر الفلسطينية تقوض أي فرصة لاتفاق على أساس حل الدولتين". وأشار إلى أن "هذا القرار يأتي بعد مسلسل طويل من خيبات أمل الفلسطينيين من الساحة الدولية، فعشرات ومئات قرارات الأمم المتحدة على مدى السنوات بشأن القضية الفلسطينية والصراع مع إسرائيل ظلت منسية في أقبية أرشيف المنظمة الدولية في نيويورك، لكن الآن، وبعد غياب إدارة ترامب، هناك شرارة أمل جديدة للفلسطينيين من خلال هيئة دولية لها أظافر وأسنان، قد تردع إسرائيل". وأوضح بيرغر أن "القراءة الإسرائيلية لقرار المحكمة الجنائية الدولية تعني احتمال حدوث زلزال سياسي فيها، لأنه من المفترض أن تحقق المحكمة في جرائم الحرب التي ارتكبتها في حرب غزة الأخيرة 2014 الجرف الصامد، ومشاريع البناء في المستوطنات التي تُعرّف بأنها "جريمة حرب" في دستور المحكمة، ولديها سلطة إصدار أوامر اعتقال في الخارج ضد المسؤولين الإسرائيليين، من المستويات السياسية والعسكرية العليا". وأوضح أن "التهديد المحتمل الذي سيطلق فوق رؤوس كبار المسؤولين الإسرائيليين الذين سيزورون إحدى دول معاهدة

روما البالغ عددها 122 دولة، هو بالضبط الرادع الذي أراد الفلسطينيون تحقيقه، حتى لو لم يكن في المدى القريب، أو على الأقل غرس شعورا بالخوف في نفوسهم، بعدم التجول بسهولة خارج إسرائيل.. وحتى لو أثبتت أنها حققت في الجرائم المنسوبة إليها بطريقة ترضي المحكمة، وتتجاهل التحقيق الدولي، فإنها ستواجه صعوبة في مواجهة تحدي القرار الجديد". وأكد أن "الطريق إلى إصدار أوامر القبض، وتقديم لوائح الاتهام بحق الإسرائيليين سيكون طويلا، وقد يستمر إلى الأبد، أو ينتهي بلا شيء. لكن هناك عدد غير قليل من المسائل التقنية، والأمور الأساسية التي تتطلب أيضًا وقتًا، لاسيما بانتظار موقف الإدارة الأمريكية بشأن كيفية الرد على قرار المحكمة بفتح تحقيق ضد إسرائيل، ولا يُعرف كيف ستتأثر وتيرة استئناف المفاوضات السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين من هذا القرار". واستدرك بالقول إنه "في حال تم تنفيذ خطة الضم في الضفة الغربية، وإن لم تقم المحكمة الإسرائيلية العليا بإلغاء مشروعية المستوطنات، فإن الوضع الإسرائيلي سيكون في وضع أكثر تعقيدا، ولكن على أية حال، فإن التهديد من لاهاي بدأ ينشأ تدريجيا أمام أعين الإسرائيليين، وإذا لم يتم التعامل معها بشكل صحيح، وفي الوقت المناسب، فقد يتسبب بقدر كبير من المتاعب لإسرائيل".

### 3 - دولة فلسطين قائمة:

كما كان متوقعا، قرر مكتب المحاكمات الأولية في محكمة الجنايات الدولية في لاهاي أنه توجد دولة فلسطين مع سيادة على الضفة الغربية، وقطاع غزة وشرقي القدس. وكان وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي قد قدم طلبا للمحكمة الجنائية الدولية لإجراء تحقيق كامل في اتهامات لإسرائيل بانتهاك حقوق الإنسان على الأراضي الفلسطينية قائلًا إن الأدلة دامغة. وقدم المالكي ما يطلق عليه طلب "إحالة" والذي يعطي المدعية العامة بالمحكمة الجنائية الدولية ومقرها لاهاي سندا قانونيا لتجاوز حدود التحقيق الأولي الذي بدأه مكتبها في كانون الثاني عام 2015.

ومن سلطة المحكمة الجنائية الدولية النظر في القضايا المتعلقة بجرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية على أراضي 123 دولة موقعة على ذلك. ولم تنضم إسرائيل للمحكمة لكن لأن الفلسطينيين انضموا، يمكن ملاحقة إسرائيليين في جرائم ارتكبت على الأراضي الفلسطينية. لكن إسرائيل رفضت الخطوة قائلة إنها "ليس لها سند قانوني" وإن المحكمة غير مختصة لأن السلطة

الفلسطينية ليست دولة وإن إسرائيل تحترم القانون الدولي. وقالت وزارة الخارجية الإسرائيلية في بيان: "الفلسطينيون يواصلون استغلال المحكمة لأغراض سياسية بدلا من العمل على استئناف عملية السلام مع إسرائيل". وأضافت: "من الغريب أن يأتي الإجراء الفلسطيني لدى المحكمة في الوقت الذي يواصل فيه الفلسطينيون التحريض على الأعمال الإرهابية". ويأتي هذا القرار بعد أكثر من عشر سنوات من المحاولات الفلسطينية تحميل إسرائيل المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب التي تقوم بها، وقد بدأت أولى هذه المحاولات بعد الحرب على غزة في عام 2008/2009، لكنها لم تنجح. ومع تعثر المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، تغيرت سياسة السلطة في اتجاه السعي لانتزاع الاعتراف بوجود دولة فلسطينية تحت الاحتلال، وذلك عن طريق تفعيل إعلان الدولة في عام 1988، والانضمام الى الأمم المتحدة ومؤسسات دولية أخرى. وبعد أن منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة فلسطين وضع "دولة مراقب غير عضو" في عام 2012، أصبحت الطريق ممهدة للانضمام إلى مؤسسات ومعاهدات دولية. وقد استعملت القيادة الفلسطينية وضعها بوصفها دولة مراقباً (وإن لم تحظَ باعتراف واسع في الدول الغربية) لتحدي إسرائيل في عدة مواقع على مستوى المنظمات الدولية والضغط عليها وعلى حلفائها بهدف استئناف المفاوضات المتعثرة. وبعد الحرب على غزة في عام 2014، ازدادت الضغوط والمطالبات الشعبية على القيادة الفلسطينية بالانضمام إلى ميثاق روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، والذي يعني فعلياً الانضمام إلى المحكمة والقبول باختصاصها؛ الأمر الذي حصل فعلاً في عام 2015. ومع أن الانضمام حصل في عام 2015، فإن طلب الانضمام يعطي المحكمة الاختصاص القضائي على إقليم دولة فلسطين اعتباراً من 13 حزيران/يونيو 2014، أي قبل بداية العدوان على غزة. وبعد الانضمام، قرر مكتب الادعاء إجراء تحقيق أولي في "الحالة في فلسطين"، والتي تعني مجموعة من الجرائم التي توجد مؤشرات على وقوعها.

مع ذلك، لم تتحرك القيادة الفلسطينية جدياً لتفعيل عضويتها، بل اكتفت بالانضمام إلى معاهدات أخرى باعتبارها وسيلة ضغط. لكن بعد قرار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمةً لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إلى القدس، كان الرد الرسمي الفلسطيني في بداية عام 2018 بإحالة الوضع في فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية، والطلب من المدعية العامة "التحقيق بالجرائم التي حصلت، والتي تحصل حالياً، والتي سوف تحصل في المستقبل، والتي هي ضمن اختصاص

المحكمة". وقد أزيلت هذه الإحالة بعض المعوقات الإجرائية التي كان من الممكن أن تؤخر أي تحقيق في الحالة.

من ناحية أخرى، ومع أن إسرائيل لم تتعامل على نحو مباشر مع المحكمة وامتنعت عن تقديم أي مذكرات لها لشرح موقفها، فإنها شجعت مؤسسات إسرائيلية وغير إسرائيلية متعاطفة معها على تقديم مذكرات لتنفيذ الموقف الفلسطيني، كما أنها شجعت شخصيات حقوقية معروفة ودولاً حليفة لها، مثل هنغاريا والتشيك والنمسا والبرازيل وأوغندا، على تقديم مذكرات تشرح وجهة النظر الإسرائيلية. وتحاول إسرائيل في تعاملها هذا مع المحكمة أن تطرح موقفها وحججها القانونية من دون المشاركة المباشرة في الإجراءات، وفي الوقت نفسه التشكيك في شرعية المحكمة وقراراتها لأنها لم تكن طرفاً في الإجراءات. بدأ الادعاء في المحكمة الجنائية الدولية تحقيقاً أولياً في اتهامات موجهة لإسرائيل عندما انضم الفلسطينيون للمحكمة في عام 2015. وتمكن من نقل هذا التحقيق إلى المرحلة التالية وهي التحقيق الكامل دون انتظار موافقة قاض. وقالت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا في بيان ان: "الإحالة... لا تؤدي تلقائياً إلى فتح تحقيق". وأضافت "ينبغي ألا يكون هناك شك في أنني في القضية الحالية وفي أي قضية معروضة أمام مكنتي، سأخذ دوماً القرار الذي يكفله التفويض الممنوح لي". وقال ألكس ويتينج الخبير القانوني في هارفارد وممثل الادعاء السابق بالمحكمة الجنائية الدولية على تويتر إن الإحالة "لها أثر حقيقي... فبقاء مكتب الادعاء في مرحلة التحقيق الأولى لسنوات بات أصعب الآن". وهكذا خولت المدعية العامة في المحكمة بفتح تحقيق في الجرائم التي ارتكبت ضد الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية. وسرعان ما جاء الرد على القرار، وكان هو الآخر متوقعا. فقد احتفل الفلسطينيون، مثل حماس وغيرهم من المحافل الفلسطينية والمؤيدة لهم. أما الإسرائيليون فقد نددوا بقرار المحكمة التي تخول المدعية العامة بالتحقيق، رغم ان القانون نفسه على حد زعمهم يقول صراحة بان ليس لها صلاحيات كهذه بدون موافقة الدولة، وبحسب القانون، فإن فلسطين ليست دولة. وللسبب نفسه واضح الآن بان تحقيق المدعية العامة (وللدقة من سيحل محلها في الايام القريبة القادمة) سيؤدي إلى لوائح اتهام وأوامر اعتقال ضد إسرائيليين على ارتكاب جرائم استيطان يهودي وكذا دفاع عن إسرائيليين. وواضح ايضاً ان حماس محقة في انه لن يقدم إلى المحاكمة أي فلسطيني. فما الذي يمكن لإسرائيل أن تفعله؟ انها ستقوم باي عمل وعلى كل مستوى للمس بشرعية المحكمة، وفرض

المصاعب والمعوقات على التحقيق بكل سبيل ممكن واستغلال الفرص للتعاون الدولي ضد محكمة الجنايات الدولية.

ضمن أمور أخرى، ما حصل يعني أن إسرائيل ملزمة بأن تحظر بالقانون تعاون أي جهة اسرائيلية مع المحكمة، مثل الحظر القائم في القانون الأمريكي، والإلغاء الفوري للتعاون "غير الرسمي" لرجال القانون في الدولة مع طواقم المدعية العامة ومنع كل الأفعال الأخرى للمستشار القانوني للحكومة وغيره من رجال القانون الكبار الذين يتعاونون مع محكمة الجنايات الدولية كجسم قضائي (مثل رفع وثائق قانونية بشكل "غير رسمي" بل والتعاطي مع المحكمة في الموقع الرسمي لوزارة العدل). كما ان إسرائيل ملزمة بتعميق التعاون مع الولايات المتحدة التي فرضت العقوبات على طواقم محكمة الجنايات الدولية. والواقع ان الضغط السياسي الدولي وحده يمكنه أن يمنع لوائح الاتهام ضد الإسرائيليين والمحاكم الميدانية. وكل محاولة للتعاطي مع محكمة الجنايات الدولية كجسم قضائي توسع مجال المناورة لدى هذه المؤسسة.

#### 4 - تحليل قانوني:

المحامي محمد دحلة، الخبير بالقانون الدولي الذي يتراجع عن فلسطينيين أمام محاكم إسرائيلية ادلى برأيه فيما يتعلق بقانونية الجنايات الدولية فقال:

- قرار المحكمة الدولية بولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية المحتلة تسبب بما يشبه "هزة أرضية" في إسرائيل.

- "جيش من القانونيين في إسرائيل وخارجها سيحاولون منع المحكمة من إطلاق تحقيق" بشأن جرائمها وقال "دحلة": "الوصول إلى وضع يُحاكم فيه إسرائيليون، سواء سياسيين أو عسكريين، على قضايا تتعلق بجرائم حرب ضد الفلسطينيين فهذا، بالنسبة لهم، بمثابة هزة أرضية". وأضاف: "أن يُعتقل إسرائيلي أو يُتهم أو تُقدم ضده لائحة في المحكمة الجنائية الدولية، فهو تطور يتناقض مع كل المفاهيم الأساسية الإسرائيلية، وهو بالنسبة للإسرائيليين مُصاب جَلَل". وكانت الدائرة التمهيدية في المحكمة الجنائية الدولية (مقرها لاهاي)، قد اصدرت قرارا يقضي بولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية). وأعرب مسؤولون إسرائيليون عن خشيتهم من أن

يكون هذا القرار مقدمة لإطلاق تحقيق في جرائم الحرب الناتجة عن الأعمال العسكرية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

لا تحقق المحكمة مع دول، وإنما مع مسؤولين سياسيين وأمنيين وعسكريين، مرتبطين بقرارات أدت إلى انتهاك القانون الدولي، ما سيعني إصدار مذكرات توقيف وحتى محاكمة مسؤولين عن هذه القرارات أو الذين شاركوا فيها، بحسب دحلة.

وقال دحلة، الخبير أيضا بالقانون الإسرائيلي: " ان إصدار مذكرات اعتقال ومحاكمة في محكمة دولية يتناقض مع كل ما يغذي الإسرائيليون أنفسهم به من أنهم يتعاملون بشكل أخلاقي وقانوني، وأنهم لا يمارسون الاحتلال، وغيرها من الأكاذيب التي يكذبون بها على أنفسهم وعلى العالم، ويصدقونها، ويحاولون جعل العالم يصدقها". أضاف: "موضوع أن تتم مقاضاتهم بعد كل ذلك يعتبر بالنسبة لهم تقويضا لكل المفاهيم التي نشأوا عليها وسيربون أجيالهم عليها ويحاولون، وينجحون جزئيا، بإقناع العالم بها". ولفت دحلة إلى أن ما يجعل أيضا القرار صعبا على إسرائيل، هو أن وجود المحكمة الجنائية الدولية مرتبط بما جرى بالمرقرة النازية ضد اليهود "الهولوكوست". وكان المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون الأمنية والسياسية "الكابينت" قال: "تم تشكيل المحكمة الجنائية الدولية من أجل منع وقوع فظائع مثل تلك التي ارتكبتها النازيون بحق الشعب اليهودي، وخلافاً لذلك، تلاحق المحكمة دولة الشعب اليهودي". في هذا الصدد، قال دحلة: "موضوع المحكمة الجنائية الدولية يرتبط بالنسبة للإسرائيليين بمحاكم نورنبرغ التي جرت ما بعد المرقرة (الهولوكوست) لمحاربة النازيين". وأضاف: "وبالتالي فإن يوضعوا بالموقع نفسه الذي تمت فيه محاكمة المجرمين النازيين على جرائمهم ضد اليهود، فإن هذا بالنسبة لهم يهز كل مشاعر المجتمع الإسرائيلي ما عدا فئة قليلة جدا في أقصى اليسار الإسرائيلي المتفهمين لدور العدالة الدولية". وكانت إسرائيل قد أعلنت عن رفضها لقرار المحكمة بداعي أن "إسرائيل ليست عضواً في المحكمة وأن السلطة الفلسطينية لا تتمتع بمكانة دولة". وتابع المحامي: "بالنسبة للإسرائيليين فإن هذا القرار مصيري وخطير، وسيحاولون أن يفعلوا كل ما في وسعهم من أجل منع مشهد وجود سياسي أو عسكري إسرائيلي معتقل، أو متهم في قاعة المحكمة". وأضاف: "لا أبالغ إذا ما قلت أن هكذا مشهد هو أصعب على الرأي العام الإسرائيلي من مشهد رئيس حكومة إسرائيل وهو مائل في محكمة إسرائيلية، بعد اتهامه بقضايا فساد ورشوة". وحتى الآن لم تقرر

المدعية العامة للمحكمة فاتو بنسودا، موعد إطلاق مكتبها تحقيقا رسميا بالحالة في فلسطين. واستدرك موضعا: "القرار مهم، ولكن حتى نرى إسرائيليا مدانا بالمحكمة فإن الطريق طويل وطويل جدا، وأيضا مليء بالعراقيل مثل الضغوطات السياسية والمالية والتهديدات ضد المحكمة". وأضاف: "حتى بعد كل التهديدات والضغوطات من أجل تعطيل عمل المحكمة، فإنه حتى وأن أصبحت من خلفنا فإن هناك عقبات كبيرة من الناحية القانونية، فإن إسرائيل لديها جيش كبير من القانونيين محليا ودوليا، الذين سيحتشدون للدفاع عنها، كما فعلوا حتى الآن". وبهذا الصدد، يوضح: "أرى أنه حتى لو بدأت عجالات التحقيق، فإنه بسبب الجيوش الكبيرة من القانونيين المدافعين عن إسرائيل، فإن مهمة الوصول إلى لوائح اتهام واعتقال إسرائيليين أو متهمين أمام المحكمة، ستكون صعبة للغاية". وأكمل مبيئا: "هذه المحكمة ليست كغيرها من المحاكم، فهي تنتقي القضايا ولا تنتظر في جميع القضايا التي تصلها، كما يحصل بالمحاكم العادية". وأضاف: "من أجل أن تقبل هذه المحكمة النظر في قضية ما، فإن هناك شروطا يجب أن يتم استيفائها، ومنها أن يكون هناك ما يشير إلى اقتراف جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية". وتابع: "عندما نتحدث عن جرائم حرب، بالمنظور الدولي، فأنت نتحدث عن مخالفات جسيمة، فليست كل مصادرة أرض تعتبر جريمة وليس كل قتل لفلسطيني سيعتبر جريمة حرب".

"بالتالي فإن الموضوع معقد جدا، فأنت بحاجة لما يكفي من الأدلة لإقناع المحكمة الجنائية الدولية بالتدخل وفتح ملف تحقيق في هذه القضايا". وكانت دولة فلسطين قد طلبت من المحكمة التحقيق في 3 ملفات أساسية، وهي الاستيطان الإسرائيلي بالأراضي الفلسطينية المحتلة، والعدوان على غزة، ومعاملة الأسرى داخل السجون الإسرائيلية.

ولكن دحلة لفت إلى أن أقوى القضايا المطروحة أمام المحكمة هي الاستيطان الإسرائيلي. وقال: "هناك بعض القضايا التي اعتقد أنه إذا ما تم التركيز عليها فلسطينيا سيكون لها دور كبير جدا، وأخص بذلك موضوع الاستيطان في الأراضي الفلسطينية خاصة في القدس الشرقية والضفة الغربية، والمعروف على أنه جريمة حرب بموجب ميثاق روما". وتفيد تقديرات إسرائيلية وفلسطينية بوجود نحو 650 ألف مستوطن في مستوطنات الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، يسكنون في 164 مستوطنة وعشرات البؤر الاستيطانية. وتعتبر الأمم المتحدة المستوطنات غير قانونية، بموجب القانون الدولي، وإحدى العقوبات الرئيسية أمام السلام وحل الدولتين. وكان مجلس الأمن قد أصدر في 23 كانون الأول

2016، القرار رقم 2334، الذي يطالب بـ"وقف فوري لكافة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة". أضاف دحلة: "أعتقد أنه إذا ما تم التركيز على هذا الملف، فإنه سيحدث اختراق كبير جدا".

ورأى المحامي الذي يتولى الدفاع عن فلسطينيين في عدد من القضايا أمام المحاكم الإسرائيلية، أن قرار المحكمة الأخير سيكون له حتما تأثير على القرارات الإسرائيلية بعد الآن. وقال: "نعم سيؤثر، لقد أثر في الماضي، فأنا كنت عضوا في الوفد الفلسطيني إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي عندما نظرت في قضية جدار الفصل الذي تقيمه إسرائيل على الأراضي الفلسطينية المحتلة (عام 2004)". ولفت دحلة إلى أنه "في حينه، فإن مجرد المداولات أمام المحكمة الدولية في لاهاي، كان له تأثير كبير على مجريات نظر محاكم إسرائيلية، بما فيها المحكمة الإسرائيلية العليا، في قضايا كنا تقدمنا بها إليها في موضوع الجدار". وقال: "قبل بدء محكمة العدل الدولية في لاهاي النظر في قضية الجدار، كانت المحكمة العليا الإسرائيلية ترد جميع الالتماسات التي قدمت ضد الجدار من قبل المواطنين الفلسطينيين، وبعد أن شرعت محكمة العدل الدولية ببحث القضية، رأينا أن المحكمة العليا الإسرائيلية استجابت للالتماسات كانت مقدمة لها في حينه، وأعتقد أن هذا حدث تحت تأثير بحث القضية في لاهاي، وخوفا من صدور قرار في لاهاي ضد إسرائيل".

في الآونة الأخيرة، خلصت هيومن رايتس ووتش إلى أن استخدام القوات الإسرائيلية المتكرر للقوة القاتلة في قطاع غزة منذ 30 آذار 2018، ضد المتظاهرين الفلسطينيين الذين لم يشكلوا أي تهديد وشيك على الحياة بناء على أوامر غير قانونية من كبار المسؤولين، قد يرقى إلى جرائم حرب. خلص تحقيق للأمم المتحدة بشأن احتجاجات غزة 2018 إلى أن أفراد قوات الأمن الإسرائيلية أطلقوا النار على "متظاهرين عزل، وأطفال وذوي احتياجات خاصة، وعلى العاملين الصحيين والصحفيين الذين يؤدون واجباتهم، وهم يعرفون من هم". وخلص أعضاء لجنة التحقيق إلى أن القوات الإسرائيلية وقادتها ربما ارتكبا جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وفوضوا ميشيل باشليت، مفضضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بمنح المحكمة الجنائية الدولية حق الوصول إلى ملف سري تشاركه مع مكتبها عن أشخاص متورطين في انتهاكات غزة.



## 5 - انجاز لصالح فلسطين:

إنجاز جديد لفلسطين وشعبها وقيادتها السياسية في المحكمة الجنائية الدولية، تم تسجيله يوم الجمعة الموافق 5 شباط من العام الحالي، وتمثل في إقرار الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية بشأن طلب المدعية العامة، فاتو بنسودا بشأن الولاية القضائية الإقليمية على فلسطين، حيث قررت بالأغلبية أن "الاختصاص الإقليمي للمحكمة في فلسطين يشمل الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام 1967، وهي غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية، على اعتبار أن فلسطين هي طرف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية". ووفق موقع "واللا" الإسرائيلي، فإن قضاة المحكمة صادقوا على طلب المدعية العامة للمحكمة، فاتو بنسودا بفتح تحقيق ضد إسرائيل في ارتكاب جرائم حرب". وأفاد الموقع، أن بنسودا طالبت بفتح تحقيق ضد إسرائيل على خلفية جرائمها خلال عدوان 2014، وخلال فعاليات مسيرات العودة عام 2018، واستمرارها في سياسة الاستيطان في مناطق الضفة وشرقي القدس".

هذا القرار يعتبر خطوة نوعية باتجاه الاقتراب من العدالة النسبية، لأنه يسمح للمحكمة الجنائية بالبحث في كافة القضايا المرفوعة لها من قبل القيادة وأبناء الشعب الفلسطيني ضد كل جرائم الحرب الاسرائيلية، التي ارتكبتها القيادات السياسية والعسكرية والأمنية الصهيونية خلال الأعوام المنصرمة والقادمة. لا سيما وأن جرائم الحرب لم ولن تتوقف بحسب الحسابات الدولية إلا بفرض خيار "السلام الممكن" وأساسه حل الدولتين على حدود الرابع من حزيران عام 1967. وأبرز القضايا المطروحة على جدول أعمال المحكمة الدولية: القتل العمد وبدم بارد للمواطنين الفلسطينيين العزل، وقضايا أسرى الحرية في سجون العدو الصهيوني، والاستيطان الاستعماري في العاصمة الفلسطينية الأبدية، القدس وكافة محافظات ومدن الضفة الفلسطينية. وهو ما يفرض على القيادات والمؤسسات والمنظمات الحقوقية توحيد وتكثيف الجهود لإعداد الملفات بشكل متكامل ومدعم بالوثائق والحقائق الدامغة وبأسماء القتلة من قادة وضباط وجنود جيش الاجرام الإسرائيلي، واعداد الضحايا من أبناء الشعب ليدلوا بدلوهم أمام قضاة المحكمة الدولية، لأن حكام دولة الفصل العنصري الاستعمارية اسرائيل، لن يسمحوا للجان التحقيق بالوصول للأراضي الفلسطينية المحتلة. والقرار الشجاع والمسؤول لقضاة الدائرة التمهيدية أثار زوبعة وعاصفة هوجاء من ردود الأفعال في الدوائر الصهيونية بدءا من نتنياهو، رئيس

الوزراء مروراً بوزير حربه غانتس، والمستشار القضائي، مندالبيت ولبيد وكل الجوقة الاستعمارية الصهيونية، وألقوا كما كبيراً من اللغو الفارغ، والثرثرات الغوغائية الكاذبة عن "صلاحية المحكمة الجنائية من عدمه لمحكمة دولتهم المارقة والخارجة على القانون"، وادعوا "أنهم دولة ديمقراطية" و"ملتزمة بالقانون الدولي"، ليس هذا فحسب، بل إنهم عادوا للأسطوانة المشروخة وعلى لسان رئيس وزراءهم الفاسد، باتهام قضاة المحكمة وقرارهم بـ "اللاسامية" وكلها أكاذيب، وافتراءات لا تمت، ولا تستقيم مع الحقيقة والواقع، لأن جرائم هذا الكيان وانتهاكاته للقانون الدولي بائنة ومفضوحة، وتاريخها، هو تاريخ المجازر والمذابح والقتل عن سابق عمد وإصرار وتصميم لأبناء الشعب الفلسطيني العزل. كما وسنت العديد من القوانين العنصرية والمتناقضة مع أبسط معايير حقوق الإنسان، وأبرزها "قانون القومية الأساس للدولة اليهودية" عام 2018، وقانون "كامينتس". فضلاً عن القرارات، التي أصدرتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمنح ضباطها وجنودها ومنتسبي الأجهزة الأمنية، بالإضافة لقطعان المستعمرين الحق بإطلاق الرصاص الحي والقنابل ضد المواطنين الفلسطينيين من دون أي سبب ولمجرد الادعاء بالشبهة، واستباحة المساجد والكنائس والأديرة الدينية، وبيوتهم، واعتقال الأبرياء من الأطفال والنساء والشيوخ والشباب، وفرض الأحكام الإدارية عليهم بدون توجيه أية تهم ضدهم، والاعتداء على أراضيهم ومزروعاتهم وممتلكاتهم الخاصة، وتهويد ومصادرة الأراضي الفلسطينية دون أي وازع أخلاقي أو قانوني أو سياسي، سوى قانون الغاب الاستعماري الوحشي المستند إلى رواية صهيونية زائفة، لا تمت لحقائق التاريخ والموروث الحضاري بصلة، وقتل المتظاهرين السلميين المطالبين بحقهم في العودة لديارهم، التي طردوا وشردوا منها ظلماً وعدواناً عام النكبة 1948، وعام النكسة 1967.

إن الجبهة القانونية هي واحدة من الجبهات الهامة في الدفاع عن الحقوق والمصالح الفردية والجمعية لأبناء الشعب الفلسطيني ضد أعداء السلام والحرية وحقوق الإنسان، ضد منتجي الإرهاب والجريمة المنظمة، ضد الصهاينة الفاشيين الجدد، طغاة العصر المدعومين من طغم رأس المال وشركات السلاح في الغرب الاستعماري. ويقدر ما يتم إعداد الملفات ذات الصلة بجرائم الحرب الصهيونية، بمقدار ما تتمكن القيادة الفلسطينية من النجاح في إلقاء القبض على الغالبية الساحقة من مجرمي

الحرب الصهاينة، ومحاكمتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية. مما سيشكل نجاحاً وانتصاراً للذات الوطنية وللسلام والحرية والعدالة الانسانية النسبية.

## 6 - هلع في المؤسسة العسكرية:

جاء قرار قضاة المحكمة الجنائية الدولية مؤخراً ليفتح الباب أمام إمكانية محاكمة إسرائيل، ومجرمي الحرب الإسرائيليين، وربما يحصل الفلسطينيون على بعض «العدالة» أخيراً، وربما يقدم مجرم الحرب نتنياهو إلى القضاء الدولي، ليلقى العقاب الذي يستحق. ومعنى قرار المحكمة أن مسؤولين إسرائيليين وضباط جيش بدرجات مختلفة، ومن لهم علاقة بمشاريع الاستيطان سيكونون عرضة لإجراءات جنائية، وأوامر اعتقال وأوامر مثول أمام المحكمة، ومنهم وزراء ورؤساء أركان وجنرالات ورؤساء مجالس مستوطنات، وحتى رئيس الوزراء نفسه. ومشكلة إسرائيل الحالية بعد إصدار القرار أنه ليس من حقها الاستئناف ضده، بسبب مقاطعتها المحكمة الدولية ورفضها التعاون معها، ناهيك عن أن قرار المحكمة يعترف بحدود دولة فلسطين التي تشمل جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في الرابع من يونيو 1967، وبالتالي يكون الفلسطينيون قد استعادوا أرضاً خسروها في اتفاق «غزة - أريحا أولاً» وما تلاه من اتفاقيات. فالقرار رسم حدود الدولة الفلسطينية بدقة، ولن يكون بمقدور من أصدر أوامر اعتقال أو بناء مخالف علي أرض فلسطينية أو قتل وتعذيب فلسطيني بمنأى عن تنفيذ القانون ضده. من مميزات القرار الدولي أيضاً أنه سيمنع القيادات العسكرية الإسرائيلية من التفاخر بقتل العرب ثانية، خاصة بعدما سن الرقيب الدولي أسنانه لتنفيذ القانون ضد مجرمي الحرب ومغتصبي حقوق الشعوب. والفضائح الإسرائيلية لن يمحوها التاريخ ولن تنساها الذاكرة العربية، وستكون كلها أمام المحكمة. لقد نص قرار المحكمة على أنه «فيما يخص الأوضاع في فلسطين، الدولة المنضوية في معاهدة روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن اختصاص المحكمة يمتد إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967، وهي غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية». هكذا فتح الباب أمام تحقيق في الشكاوى المقدمة للمحكمة، وعلى المدعية فاتو بنسودا اتخاذ القرار بشأن التحقيق، وقد تستغرق هذه العملية شهوراً طويلة، علماً أن المدعية الحالية تنهي عملها في حزيران المقبل. وأكثر ما تخشاه إسرائيل هو «تبريد» استعداد الجنود والضباط لإطلاق النار بحرية خوفاً من التعرض للمحاكمة.

جاء الرد الإسرائيلي على قرار المحكمة الدولية، غاضباً ومستكراً، وحتى هستيرياً. وقامت وزارة خارجية إسرائيل بتوجيه تعليمات لسفاراتها في الخارج بفتح مكاتبها يوم الأحد، الذي هو يوم عطلة، للقيام بتحركات فورية. وأصدر بنيامين نتنياهو تصريحاً خاصاً عشية السبت، على غير المألوف، ما يدل على مدى الارتباك، الذي أصاب المؤسسة الإسرائيلية جرّاء قرار القضاة في هاج.

تراوحت ردود الفعل الإسرائيلية بين ادعاء نتنياهو بأنّ القرار هو «لاسامية صافية» ويستهدف إسرائيل «الديمقراطية» ويتجاهل دولاً ترتكب الفظائع، على حدّ قوله، مثل سوريا وإيران. وادعاءات بأنّ القرار غير قانوني، وبأن المحكمة تجاوزت صلاحياتها. وأصدر وزير الأمن الإسرائيلي بياناً مطوّلاً حاول فيه طمأنة الجنود والضباط بأن الدولة ستقوم بحمايتهم، ولن تسمح بالمس بهم. لم تكتف إسرائيل بالرد الاستتاري، وبدأت على الفور بالتحضير لحملة ضغط محمومة هدفها اتخاذ إجراءات احتياطية، ووقف إجراءات المحاكمة تماماً إن أمكن. ويمكن تلخيص التحرك الإسرائيلي بعشر نقاط رئيسية:

\* هز شرعية المحكمة وقرارها من خلال تصوير القرار بأنه سياسي وليس قضائياً، ويستهدف إسرائيل لاعتبارات «لاسامية». ودعا أستاذ العلوم السياسية إيتان غلبوع إلى «القيام بحملة دعائية لزعزعة شرعية المحكمة لردعها» عن محاكمة إسرائيل.

\* طرح ادعاءات قانونية بأن فلسطين ليست دولة، ولا يحق للمحكمة التعامل معها كدولة لها حق المشاركة وتقديم الشكاوى. وتلجأ إسرائيل إلى مثل هذا الادعاء حين يكون الأمر مريحاً ومربحاً لها، لكن حين يتعلّق الأمر بالواجبات الإنسانية لدولة الاحتلال، تدّعي بأن فلسطين كيان له سيادة وأنّ الاحتلال انتهى مع أوسلو، وتعفي نفسها من تقديم الإغاثة الصحية وتطعيمات كورونا على سبيل المثال، كما تدعي إسرائيل بأنها من الدول التي لم تنضم للمحكمة، وإن إخضاعها للتحقيق والمحاكمة هو أمر «غير قانوني» وخارج سلطة المحكمة.

\* استهداف المدعية فاتو بنسودا وتشويه سمعتها بالادعاء أنها أيّدت نظاماً ديكتاتورياً، حين عملت وزيرة القضاء في غامبيا، وأنها فاقدة للحياء بسبب نصائحها للمرحوم الدكتور صائب عريقات، حول كيفية ضمان النجاح في الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية، وكيفية تقديم الشكاوى لها بالشكل المقنع والصحيح.

\*التأثير في تعيين المدعي الجديد، وقد بدأت إسرائيل باتصالات مكثفة لضمان أن يكون هذا التعيين في صالحها، ومختلفاً عن بنسودا، التي أبدت أكثر من مرة رأياً واضحاً بأن ما يحدث في فلسطين يفي بالمعايير اللازمة للتحقيق والمحاكمة في الجناية الدولية. وتأمل إسرائيل في أن يقوم المدعي الجديد بإلغاء كل الإجراءات ضدها.

\*القيام بتحقيق داخلي صوري في إسرائيل، على غرار ما قامت به بريطانيا، التي واجهت اتهامات مثبتة بارتكاب جرائم حرب في العراق، ولكنها افلتت منها بالادعاء أنها تقوم بالتحقيق داخلياً، وأن القضاء البريطاني كفيل بتحقيق العدالة وحده. ودعا «معهد أبحاث الأمن القومي» الإسرائيلي إلى استغلال ما يسمّى بالسمعة الطيبة للقضاء الإسرائيلي والشروع بتحقيق داخلي في الشكاوى المقدمة للجناية الدولية، وطلب وقف كل الإجراءات إلى حين ينتهي «التحقيق» لكنه في المقابل حذر من أن مثل هذا التحقيق لن ينفذ بكل ما يخص الاستيطان، الذي تعتبره إسرائيل قانونياً ولا يمكنها إجراء تحقيق بشأنه.

\*الضغط على الكونغرس وعلى الإدارة الأمريكية لاتخاذ قرارات فعّالة ضد المحكمة الدولية، لردعها عن التحقيق في التهم الموجهة ضد جرائم إسرائيل في الضفة والقطاع، وضد الولايات المتحدة في أفغانستان. وكانت إدارة ترامب قد اتخذت سلسلة من الإجراءات ضد المدعية فاتو بنسودا وضد المحكمة وهددت بخطوات صارمة، إذا لم يتوقف مسار التحقيق في الشأن الافغاني.. ما تريده إسرائيل هو ربط جرائمها بجرائم الأمريكان، والاستفادة من ذلك في مواجهة المحكمة الدولية.

\*تجنيد الدول الداعمة للموقف الإسرائيلي، وتحديد الدول التي وجهت للمحكمة رسائل خطية عبرت فيها عن معارضتها لأي إجراء ضد إسرائيل، وهذه الدول هي البرازيل وألمانيا وهنغاريا وتشيكيا وكندا. وإذا تريد إسرائيل من هذه الدول أن تتحرك لمواصلة هذه المعارضة، فإنّ التعويل الأساس هو على ألمانيا، نظراً لماضيها ووزنها وموقفها الحاد بهذا الشأن.

\*التعاون مع دول متهمة بارتكاب جرائم حرب، وفي مقدمتها روسيا، التي وجهت لها تهم خطيرة بسبب ما قامت به في الشيشان وشبه جزيرة القرم. وتبحث إسرائيل عن دول ارتكبت جرائم للتحالف معها ضد العدالة الدولية!

\*الضغط على السلطة لردعها عن الاستمرار في الدعوى. وقد قامت إسرائيل في الماضي بتهديد السلطة الفلسطينية، وفرض عقوبات عليها لمنعها من التوجه إلى الهيئات الدولية ضد إسرائيل، والتراخي في متابعة تقرير غولدستون هو دليل على أن هذا الضغط قد ينجح، إذا لم تتوفر إرادة فلسطينية صلبة.

\*استغلال اتفاقيات إبراهيم والتنسيق الأمني، حيث يسود إجماع في إسرائيل على أن تسويق ما يسمى بالسلام مع العرب، والتعاون الاقتصادي والأمني مع الفلسطينيين، والحديث عن عملية سلمية مرتقبة، يشكل ضغطاً جدياً على دول العالم، وعلى المحكمة، لوقف إجراءات من شأنها أن تعكّر أجواء شهر العسل العربي الإسرائيلي.

وإذ تقوم إسرائيل بمحاولات محمومة لمنع تقديمها للمحاكمة، فهي ليست واثقة من نجاحها في ذلك، وبدأت باتخاذ إجراءات وقائية، منها تحضير قائمة سرية من 300 ضابط ومسؤول قد يتعرّضون للاعتقال في حال قررت المحكمة ذلك لاحقاً. وأجرت الخارجية الإسرائيلية اتصالات بعدد كبير من الدول، وطلبت إبلاغها بأوامر اعتقال سرية ضد مسؤولين إسرائيليين، لتحذيرهم من السفر إلى الدول المنضوية في إطار معاهدة روما ومحكمة الجنايات الدولية. المعركة في الجنايات الدولية في غاية الأهمية، وهي فرصة نادرة لمعاقبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، الذين لم يدفعوا حتى الآن ثمن جرائمهم الفظيعة. وهي فرصة نادرة لفرض نوع من الردع على الجيش الإسرائيلي، الذي ارتكب ويرتكب الجرائم تحت سمع وبصر العالم، الذي لا يحرك ساكناً. ومن أكثر ما تخشاه إسرائيل هو «تبريد» استعداد الجنود والضباط لإطلاق النار بحرية خوفاً من التعرض للمحاكمة، وإذا نجحت المحكمة في فرض عقوبات فعلية على قيادات سياسية وعسكرية إسرائيلية، فقد يصاب العسكر الإسرائيليون بالبرد الشديد. هذه معركة شرسة وصعبة وتحتاج إلى طاقات هائلة لمنع إسرائيل من الإفلات من العقاب. ومن المتوقع أن توجه إلى القيادة الفلسطينية ضغوط إسرائيلية وأمريكية وحتى عربية من الوزن الثقيل، وعليها أن تستعد لذلك عبر ترتيب البيت الداخلي والبحث عن حلفاء في العالم لهم مصلحة، أن تبلغ العدالة غايتها السامية.

لقد أعربت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية اذن عن قلقها إزاء قرار المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، الذي يمهد الطريق لفتح تحقيق ضد «إسرائيل» في جرائم حرب. وقالت صحيفة «هآرتس» العبرية، في

هذا المجال: إنه من المتوقع قريباً استدعاء المئات من كبار أعضاء المؤسسة العسكرية الحاليين والسابقين، لمحادثة توجيه بشأن هذه القضية خوفاً من اعتقالهم في الخارج. وكشفت الصحيفة عن جمع حكومة الاحتلال سرا، قائمة بصناع القرار وكبار أعضاء الجيش والأجهزة الأمنية، الذين يمكن اعتقالهم في الخارج إذا وافقت محكمة لاهاي على إجراء تحقيق ضد «إسرائيل». وتحرص حكومة الاحتلال على بقاء هذه القائمة سرية، خوفاً من أن يعرض الكشف عنها للخطر أولئك المشمولين بها. وقال أعضاء في المؤسسة العسكرية إنه إذا تم الاتفاق مع بعض الدول الأعضاء في المحكمة الدولية على توجيه تحذير مسبقاً بشأن نية اعتقال عناصر إسرائيلية عند وصولهم إلى أراضيها، أو عن تقديم طلب للحصول على مذكرة توقيف بحقهم، وقد تطلب حكومة الاحتلال من الأشخاص المدرجين في القائمة الامتناع تماماً عن السفر إلى الخارج، حتى «لا تتورط الدولة في قضية الاحتجاز أو المحاكمة». ونقلت الصحيفة عن مصادر في وزارة القضاء إنه «يجري الاستعداد لتوفير حماية كاملة لأي مواطن إسرائيلي تحاول المحكمة، في حال فتح تحقيق لاحقاً، ملاحقته قضائياً». وأشارت الصحيفة إلى أنه في حال فتح تحقيق، فإن التركيز سيكون على كبار المسؤولين الإسرائيليين، أي وزراء وضباط في الجيش ومسؤولين في الأذرع الأمنية.

من جهة أخرى ذكرت صحيفة «إسرائيل اليوم» العبرية، أن الجيش الإسرائيلي عين إيتاي فيروف من كبار الضباط القانونيين، للعمل من أجل مواجهة قرار «الجنائية الدولية». وقالت الصحيفة، إن الجيش الإسرائيلي لم يفاجأ من قرار «الجنائية الدولية»، وأنه بدأ بالتحضير لذلك قبل أشهر قليلة، وأجرى سلسلة لقاءات حول شرعية القرار وإمكانية تعرض كبار الضباط للتحقيق، مشيرةً إلى أنه لديه خطط للتعامل مع هذه القضية برمتها. وكانت المحكمة أعلنت أنها «قررت بالأغلبية أن الاختصاص الإقليمي للمحكمة بشأن الوضع في فلسطين (العضو منذ 2015) يشمل الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ العام 1967». وكانت المدعية العامة فاتو بنسودا قد طلبت الرأي القانوني للمحكمة حول اختصاصها في الأراضي التي تحتلها «إسرائيل»، وذلك بعد إعلانها في كانون الأول عن رغبتها في فتح تحقيق كامل ضدها. وتعتبر فلسطين عضواً في المحكمة التي تأسست عام 2002، لكن «إسرائيل» ليست عضواً فيها. ودعت بنسودا إلى تحقيق كامل عقب 5 أعوام من التحقيق الأولي منذ حرب 2014 في غزة.

في السياق، نفى المدعي العام السابق للمحكمة الجنائية الدولية، لويس مورينو أوكامبو، «المزاعم الإسرائيلية، بأن فلسطين ليست دولة، وبالتالي لا يحق النظر في مطالبتها، بالتحقيق في جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين». وقال «أوكامبو»، وهو محام أرجنتيني، شغل منصب المدعي العام الأول للمحكمة الجنائية الدولية من عام 2003 إلى عام 2012، قبل أن تخلفه «فاتو بنسودة»، معقبا على قرار لاهاي، قائلا: «هذا صراع من عام 2009، وقد عملت عليه لمدة ثلاث سنوات، وفي وقتي، لم تُمنح فلسطين مكانة الدولة، لكن الوضع الآن مختلف». وأضاف، وفق صحيفة «إسرائيل اليوم» أن «القرار اتخذ بعدم معالجة القضية، لأنه في ذلك الوقت لم تكن فلسطين دولة». لكن في تشرين أول 2012، قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة، أنها دولة مراقبة وعضو في الأمم المتحدة، وفي عام 2015، وافقت جميع الدول الأطراف على أن فلسطين دولة عضو في المحكمة الجنائية الدولية. وأشار إلى أن بنسودة «ستحقق الآن في الجرائم، حتى تلك التي وقعت في وقت سابق»، وقال: «التحقيق سيستمر لمدة عام ونصف».

لقد اصاب قرار المحكمة الجنائية الدولية بحق الولاية على التحقيق في جرائم حرب تم ارتكابها في أراضي السلطة الوطنية في الضفة والقدس وغزة، دولة الاحتلال الصهيوني بحالة «هلع» شديد. وتعبيرات حالة الهلع هذه أكثر من أن تحصى، أو أن تحصر في دائرة معينة، بدءاً من رئيس الوزراء نتنياهو، إلى جيش الاحتلال وأجهزة الأمن، وصولاً إلى القوى السياسية والحزبية وغيرها. والقرار فرض ما يمكن اعتباره حالة استنفار تشمل كل مكونات دولة الاحتلال.

أما تفسير حالة الهلع، فهو بالدرجة الأولى والأساس أن دولة الاحتلال وقادتها وأجهزتها هم أكثر من يعرف حجم الجرائم التي ارتكبوها ضد الإنسانية. وتعرف معها أيضاً ضخامة عدد المسؤولين فيها من مدنيين وعسكريين وأمنيين المتورطين والملطخة أيديهم بدماء ضحايا تلك الجرائم. وتعرف العدد الكبير منهم الذين يمكن استدعاؤهم للتحقيق أمام المحكمة الدولية، ويصبح مطلوباً تسليمه لمحكمة الجنايات من كل دولة عضو فيها. وتعرف في محصلة كل ذلك، أن المحاكمة ستشكل فضيحة لدولتها الاحتلالية وللصورة المخادعة التي حرصت وسعت طوال وجودها لتقديمها إلى العالم. وأنها ستدخلها بالمقابل في مشاكل مع عديد من دول العالم، بالذات تلك التي تتفق مع قرار المحكمة ومستعدة للتعاون معها في تسليمها من تُقرر استدعاءهم. وأن المحكمة ستسهم بشكل مؤثر في إعادة طرح صورة



«إسرائيل» كدولة احتلال تستمر في السيطرة على وإدارة أراضٍ ما زال المجتمع الدولي وهيئاته يعتبرونها أراضي محتلة. وأنها تستمر بالقيام بأعمال لا إنسانية من قمع واضطهاد وقتل ضد سكانها وأصحابها الأصليين؛ لأن دولة الاحتلال أكثر من يعرف كل ذلك وتدرك تبعاته، تكون حالة الاستنفار العامة التي تعيشها، ويأتي تحذيرها لمئات من مسؤوليها وضباطها بضرورة الحسبة الدقيقة والاحتياطات القصوى لتحركاتهم، بالذات في الخارج.

ولأنها كذلك، يكون استنفار رئيس الوزراء «نتنياهو» ضد المحكمة، واتهامه لها بأنها «أثبتت مرة أخرى أنها هيئة سياسية وليست مؤسسة قضائية.» ويصف قرارها بأنه معاد للسامية.

ولأنها كذلك أيضاً، تأتي حالة الاستنفار العامة لكل أجهزة دولة الاحتلال، ويأتي تعيين جيشها لضابط بأعلى رتبة لواء على رأس فريق من القانونيين للدفاع عن جنوده.

كما يأتي كذلك، استنفارها لأصدقائها من الدول، وطلبها منهم أن يقفوا معها ضد محكمة الجنايات الدولية وقرارها المعني، وليقوموا بالضغط على «بنسودا» المدعية العامة للمحكمة، لعدم المضي قدماً في ترجمة القرار وتوجيه استدعاءات. الاستجابة الأبرز من الأصدقاء لطلبها جاءت من الولايات المتحدة الأميركية. فقد عبرت إدارة الرئيس الأميركي بايدن عن «مخاوف جدية» مما اعتبرته «ادعاء» المحكمة الجنائية الدولية أن ولايتها تسمح لها بالنظر في قضايا بالضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة. إضافة إلى تشكيل الناطق باسم وزارة الخارجية الأميركية في أهلية الفلسطينيين للحصول على العضوية كدولة، أو المشاركة كدولة في المنظمات والكيانات الدولية والمؤتمرات، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية. هذا الموقف يفرمل اندفاعه التفاؤل العالية بالرئاسة الأميركية الجديدة التي تسود الأوساط السياسية الفلسطينية والعربية، ويعيدها إلى مؤشرات واحتمالات أكثر واقعية، بالذات عندما يتعلق الأمر بدولة الاحتلال. ألمانيا أيضاً استجابت لطلب دولة الاحتلال، وأعلنت عدم قبولها بقرار المحكمة الدولية.

لا بد من التنويه إلى أن صدور القرار جاء أولاً نتيجة للجهد السياسي الفلسطيني المتواصل في تكامل بين العمل الدبلوماسي والعمل القانوني والمجتمعي. وهو ما يستوجب التثمين والتقدير. ودون إغفال أهمية ودور دعم وإسناد الجهد العربي في المستوى الدولي ومحافظه.

إن قرار المحكمة يتزامن في توقيت فيه تشهد مكونات النضال الوطني الفلسطيني الشعبية والسياسية درجة عالية من التوافق والانسجام، عنوانها الأبرز الاتفاق على إجراء الانتخابات العامة التشريعية والرئاسية وللمجلس الوطني. وتفتح الأفق للخروج من حالة الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية كاملة وشاملة لكل المستويات. وأنه يأتي أيضاً في وقت يتأكد فيه توافق عام عميق ومبشر بين الدول العربية. ويأتي معه توافق تام على أساسيات دعم نضال ومطالب الشعب الفلسطيني، وفي المركز منها قيام دولته الوطنية المستقلة القابلة للحياة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، إضافة إلى تأكيد التمسك بمبادرة السلام العربية. وقد جاء التعبير الواضح على كل ذلك في البيان الذي صدر بالإجماع عن اجتماع وزراء الخارجية العرب في الأيام القليلة الماضية. والتوافقان الفلسطيني والعربي يسمحان بالتفاوض أن يجري العمل على أفضل وأسرع استثمار لقرار المحكمة الجنائية الدولية بشكل متكامل في الجهود وفي الإمكانيات.

## 7 - الهجوم المضاد:

يقول البروفيسور إيتان جلبوع الخبير في الشأن الدولي، في مقال نشره موقع "والا" الإسرائيلي، إن قرار محكمة الجنايات الدولية السماح بالتحقيق في قضايا تخصّ إسرائيل بشأن جرائم الحرب التي ارتكبت في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، لا تبدو متينة وقوية، ولا أساس لها، ولكنها خطيرة في الوقت ذاته، بل إن الحاجة ماسة لإجهاضها. ويضيف زاعماً: "القرار لا أساس له لأن محكمة الجنايات الدولية مختصة فقط بالتحقيق في قضايا الدول التي وقّعت على وثيقة روما، لكن إسرائيل مثل الولايات المتحدة ودول أخرى لم توقع على هذه الوثيقة ولم تنضم إلى المحكمة الجنائية أصلاً، لأن إسرائيل كانت تخشى من أن المحكمة لن تكون أكثر من محكمة سياسية"، على حد زعمه. ويعتبر جلبوع أن "قرار محكمة الجنايات خطير على إسرائيل لأنها تستطيع وفق قوانينها محاكمة أشخاص، وتستطيع النائبة العامة فاتو بنسودا المخوّل إليها، استدعاء أشخاص من ضمنهم رئيس الوزراء ووزير الدفاع وضباط في الجيش ومسؤولون رفيعو المستوى للتحقيق، بالطبع سيرفضون ذلك، ولكنها تستطيع أيضاً أن تصدر بحقهم أوامر اعتقال".

ويتماشى جلبوع مع الروايات الإسرائيلية التي تحاول نزع الشرعية عن المحققة أو المدعية العامة بنسودا من أجل محاولة تبرئة إسرائيل من جرائمها، إذ يزعم أن بنسودا شجعت الفلسطينيين على الانضمام إلى محكمة الجنايات الدولية من أجل رفع دعوى ضد إسرائيل. ويقول إن "المدعية العامة بنسودا ستنتهي مهامها في فترة وجيزة وقد لا تستطيع تقديم الدعوى ضد إسرائيل وبدء فتح تحقيق، مشيراً إلى أن إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية يمكنهما منع هذا التحقيق من خلال العمل على تعيين مدعٍ عامٍ مهني بعد بنسودا، وعند تعيين هذا المدعي العام لن يحقق في قضايا إسرائيل والولايات المتحدة". ويتابع: "من أجل تجاوز الخطر، يجب تجنيد كل الدول، وعلى رأسها ألمانيا وهنغاريا وأستراليا وكندا، التي سبق وقدمت عريضة لمحكمة الجنايات رفضاً للتحقيق في قضايا إسرائيل". وبالحدث عن الخطوات التي يجب أن تتبعها إسرائيل يقول: "على إسرائيل أن تعمل أيضاً في الكونغرس الأمريكي من أجل الحصول على قرار إدانة جديد للمحكمة وتحذير المحكمة من التحقيق مع الولايات المتحدة وإسرائيل، كما يجب بدء جولة حراك إعلامي ننزع من خلاله الشرعية عن محكمة الجنايات، ونستطيع أيضاً ردعها".

من جانب آخر، كشف الصحفي الإسرائيلي باراك رافيد أن الحكومة الإسرائيلية بصدد التوجه إلى عديد من دول العالم لإصدار تحذيرات للمدعية العامة في محكمة الجنايات الدولية، وطلب عدم فتح التحقيق". وأضاف: "وزارة الخارجية الإسرائيلية وجّهت السفراء في أنحاء العالم للاستعداد الجدي للعمل ضد قرارات محكمة الجنايات الدولية". وطالبت وزارة الخارجية جميع السفراء بأن للطلب من زعماء الدول المختلفة لإصدار بيانات ضد المحكمة، والتنصل من قرار ينص على أن فلسطين دولة، وهو ما حدث فعلاً إذ أصدرت الولايات المتحدة وأستراليا بيانات مشابهة.

في المقابل سلمت فلسطين سلفاً 54 رسالة وملفاً من بينها الملفات الأساسية المتعلقة بجرائم الحرب على قطاع غزة، والاستيطان والأسرى وإرهاب المستوطنين وهدم مساكن الفلسطينيين التي تدعي إسرائيل أنها بلا ترخيص، حسب الكاتب والباحث السياسي محمد هوش. وقال هوش إن السلطة الفلسطينية بدأت خطوات جديدة، أهمها توثيق انتهاكات إسرائيلية أخرى بحق الفلسطينيين، وهو أمر مهم لأنه يمنع إسرائيل من ارتكاب جرائم جديدة. في السياق ذاته، قال الأكاديمي والباحث في الشؤون الإسرائيلية جمال عمرو إن "ما تشهده فلسطين خلال هذه الأيام مجازر لا يُسكت عنها، فلا مكان في

العالم يجبر المواطنين على هدم منازلهم بأنفسهم". ويرى عمرو أن "هذا القرار سيسبب إزعاجاً كبيراً لإسرائيل، فهم مصدومون بسبب هذا القرار، بخاصة مع خسارة دونالد ترمب في انتخابات الرئاسة الأمريكية، بالإضافة إلى المشكلات الداخلية التي تمر بها إسرائيل من محاكمة لنتنياهو وانتشار فيروس كورونا وسوء إدارة الحكومة هذا الملف".

وعن الخطوات العملية التي تأتي تبعات لهذا القرار، يقول المحامي والخبير والباحث في القانون الدولي بسام طبلية إن هذا القرار يعني ملاحقة ومحاكمة واعتقال رموز وقادة إسرائيليين، ما يعني أنهم سيُحبسون، لذلك يُعتبر هذا القرار مرعباً لإسرائيل. وتؤيد الباحثة في مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي والرئيسة السابقة لقسم القانون الدولي في النيابة العسكرية بنينا شربيط كلام طبلية قائلة: "القضاة الذين سيبتون في القضية أغلبهم ليسوا من الموالين لإسرائيل ولا مؤيديها". وتضيف لصحيفة "يديعوت أحرونوت": "في حال قررت المحكمة الجنائية الدولية أن المدعية العامة فاتو بنسودا باستطاعتها بدء تحقيق في جرائم الحرب، فإن مسؤولين إسرائيليين، سواء في الجيش أو في مناصب وأوساط أخرى، وأولئك الذين يدعمون ويشجعون الاستيطان، سيجدون أنفسهم معرضين لمحاكمات جنائية، وقد تصدر بحقهم أوامر اعتقال ويُطلبون للمثول أمام المحكمة". وتتوالى ردود الفعل الإسرائيلية على القرار الأخير للمحكمة الجنائية الدولية، والذي يُهدد بإمكانية ملاحقة مسؤولين إسرائيليين بتهمة ارتكاب جرائم حرب بحق الفلسطينيين. وعلى رغم أهمية القرار، وخصوصاً على المستوى الدعائي والمعنوي، إلا أنه يُستبعد أن يُترجم إيذاءً فعلياً لتل أبيب لاعتبارات عدّة، على رأسها مظلة الحماية الغربية لهذا الكيان، حيث برزت ردود فعل شاجبة وعاصفة ولّدها قرار المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، باعتبار صلاحية المحكمة القضائية سارية على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. وفي السياق وصف رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو، قرار المحكمة بأنه سياسي وليس قضائياً، ودعا إلى عقد المجلس الوزاري المصغّر للتداول في مواجهته، فيما أعرب سياسيو إسرائيل وكتّابها عن استنكارهم الخطوة، التي ترفع - بحسبهم - مكانة فلسطين إلى دولة، وحدّروا الدول الغربية من التدايعات السلبية للقرار، الذي سيسري على مسؤولي تلك الدول لاحقاً. ورأى نتنياهو أن المحكمة أثبتت مرّة أخرى أنها هيئة سياسية وليست مؤسّسة قضائية، إذ إنها «تتغاضى عن جرائم الحرب الحقيقية وتلاحق إسرائيل، الدولة ذات النظام الديمقراطي المتين التي

تُقَدِّس سلطة القانون». ورأى أن «القرار يمسّ بحق الدول الديمقراطية في الدفاع عن نفسها من الإرهاب، ويخدم من جهة ثانية الجهات التي تعمل على تقويض الجهود الرامية إلى توسيع رقعة السلام»، مؤكداً بصورة غير مباشرة، أن تل أبيب لن تُغيّر سياساتها وأساليبها المتبعة، إذ قال إن «إسرائيل ستواصل محاربة الإرهاب وحماية مواطنيها وجنودها من الملاحقة القضائية».

هذه «العاصفة» الإسرائيلية ضدّ «الجنايات الدولية»، والتي يبدو أنها ستتواصل بأشكال وأساليب مختلفة في السعي لإفراغ القرار الأخير من مضمونه، توجب الإشارة إلى الآتي:

- واحد من دوافع إسرائيل لمحاربة قرار المحكمة هو تبني الأخيرة فلسطين بوصفها دولة، وذلك بالاستناد إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وأيضاً انضمام السلطة الفلسطينية إلى معاهدة «الجنايات الدولية» في عام 2015، الأمر الذي يجعل من إسرائيل ومن يؤيدها بلا ذرائع حقيقية لمواجهة القرار، إذ إن المعركة قائمة عملياً على بند واحد، وهو أن فلسطين ليست دولة، وبالتالي لا تسري عليها صلاحية المحكمة.

- في الوقت نفسه، تُقرّ إسرائيل بصورة غير مباشرة بجرائم حرب ارتكبتها، في معرض محاربتها القرار ورفضه. إذ إن ما صدر عن المحكمة يتّصل بالصلاحية، من دون النظر فعلياً في أيّ من جرائم إسرائيل وفقاً لادّعاءات مطروحة أمام «الجنايات الدولية»، الأمر الذي يعني من ناحية تل أبيب، التي تدرك ماهية أفعالها في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أن قرار الصلاحية مقدّمة لازمة وضرورية لسيل من المحاكمات، ربطاً بالجرائم والانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للقانون الدولي.

- كان لافتاً التهويل والتخويف المُوجّه إلى الدول الغربية الوازنة وصاحبة التأثير، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وذلك عبر تحذيرها من أن ما سيبدأ بإسرائيل سينسحب لاحقاً على الجميع. وهو تحذير يشمل أيضاً دولاً وازنة شرقاً، كما هي حال روسيا والصين، الأمر الذي يوجب على تلك الدول المسارعة إلى مواجهة قرار المحكمة ومنعها من المضيّ قدماً فيه.

- اللافت أيضاً هو أن مضمون الاعتراض الإسرائيلي مجوّه؛ ذلك أنه لا يستند إلى الدفاع بأن الكيان العبري لم يرتكب جرائم حرب، بل يطالب بأن تحاكم المحكمة دولاً وكيانات أخرى «غير ديمقراطية»، لا إسرائيل «ذات النظام الديمقراطي». والواقع أن هذه المحاججة مردودة من ناحية قانونية، كون المحكمة لا تقول إنها ليست ذات صلاحية في النظر في جرائم هي من اختصاصها تتعلّق بالدول التي

تقصدها إسرائيل في ردّها، ومن بينها إيران وسوريا وكوريا والصين وغيرها، بل إن صلاحية «الجنائية الدولية» تشمل إسرائيل كما الدول الأخرى، سواء تلك التي ذكرتها تل أبيب أو التي لم تذكرها. والقرار هنا هو قرار صلاحية، ولا يتعلّق بجريمة حرب محددة.

مع ذلك، من المفيد الإشارة إلى التالي، منعاً للوقوع في خطأ التقدير:

- لن يسمح «المجتمع الدولي» للمحكمة، كما هي الحال مع محافل دولية أخرى، بالإضرار الفعلي بإسرائيل، التي ستستطيع أن تأمن هذا المستوى من الضرر. وتاماماً كما ورد في تحذيرها للدول الغربية، فإن ما يحدث لها سيحدث لتلك الدول لاحقاً. إلا أن لمنع حدوداً، إذ يُتَوَقَّع أن تتعامل الدول الوازنة مع «الجنائية الدولية» وقرارها الأخير بوصفه عامل ضغط مؤثراً على إسرائيل، يمكن تفعيله أو تفعيل جزء منه، لحثّها على فعل ما أو الامتناع عن فعل ما، يرتبط بسياسات الغرب، وتحديدًا بالإدارة الأميركية الجديدة. أي أن القرار الأخير، وعلى رغم «الامتعاض» الكلامي الأميركي منه، سيكون واحداً ممّا يُتَوَقَّع أن تواجهه إسرائيل في الفترة المقبلة، بعد «تناغم إلى حدّ التوافق» مع تطرّفها، طوال السنوات الأربع الماضية، من قبل الإدارة الأميركية السابقة.

- لقد بات بإمكان صاحب المصلحة والصفة أن يرفع دعواه أمام المحكمة، وهو ما يستتبع «وجع رأس» دعائياً لإسرائيل، عبر إعادة الحديث عن جرائمها التي يتناساها الإعلام الدولي، الأمر الذي يؤمّن تذكير الرأي العام العالمي بطبيعة هذا الكيان ومنهجه العدائي القائم على الاحتلال والقتل.

- على رغم ما تقدّم، يجب التأكيد أن مسؤولي إسرائيل، ممّن ارتكبوا جرائم حرب كواحدة من أهمّ أدواتهم لفرض إرادتهم على الآخرين، سواء كانوا سياسيين أو عسكريين أو أمنيين، لن يخضعوا لمساءلة فعلية تتبعها عقوبات، فهذا بعيد جدّاً، إن لم يكن منتفياً.

في الخلاصة، الأولى أن تبتعد التقديرات عن التعامل مع قرار المحكمة، حتى وإن استتبع لوائح اتهام، بوصفه عامل كبح أو تقليص لدائرة الفعل العدائي الإسرائيلي، وتوتّب الكيان الدائم لخرق القوانين الدولية. صحيح أن القرار سيّئ جدّاً لإسرائيل، لكنه غير مؤثّر إلى حدّ يلجم أفعالها واعتداءاتها، التي تُعدّ جزءاً لا يتجزأ من ماهيتها ووجودها، بل هو واحدة من أهمّ دعائم استمرار هذا الوجود.

من جانب آخر أمرت وزارة الخارجية الإسرائيلية عشرات السفارات في جميع أنحاء العالم بمطالبة الدول المضيفة لهم بتسليم "رسالة هادئة" إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، بشأن حكمها الأخير

بأن المحكمة لها اختصاص لفتح تحقيق في جرائم حرب ضد إسرائيل. وقال مسؤولان إسرائيليان كبيران لموقع "والا" الإخباري إنه تم تعريف الأوامر السرية على أنها "عاجلة"، وتشمل توجيهه للدبلوماسيين بفتح السفارات يوم الأحد، وهي خطوة استثنائية، لبدء العمل. وقال التقرير إن التوجيه طلب من السفراء البدء بالتواصل مع رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية في الدول التي يعملون فيها، لإصدار بيانات عامة تعارض قرار المحكمة الجنائية الدولية. وفي قرار كبير صدر مؤخراً، قررت الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية أن لاهاي لديها اختصاص فتح تحقيق جنائي ضد إسرائيل والفلسطينيين في جرائم حرب يقال أنها وقعت في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. والآن يقع على عاتق المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، اتخاذ قرار بشأن ما إذا كانت ستفتح تحقيقاً، وهي كانت أشارت في عام 2019 إلى أنها تتوي القيام بذلك.

في غضون ذلك، قال مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي المصغر (الكابينت) إنه يرفض "رفضاً قاطعاً" القرار المشين الذي اعتمده المحكمة الجنائية الدولية والذي قد يسمح بالتحقيق مع إسرائيل على ارتكاب جرائم حرب كاذبة"، على حد تعبيره. وجاء في البيان، الذي أصدره رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن الكابينت قرر "أن المحكمة لا تملك الصلاحية لاعتماد مثل هذا القرار. إسرائيل ليست عضواً في المحكمة والسلطة الفلسطينية لا تتمتع بمكانة دولة". وإسرائيل ليست عضواً في المحكمة الجنائية الدولية ولا الولايات المتحدة. وانضم الفلسطينيون إلى المحكمة في عام 2015. وقال البيان، "في الوقت الذي تسمح المحكمة بالتحقيق مع إسرائيل، وهي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط الملتزمة بحكم القانون، المحكمة تغض عينها عن جرائم الحرب الفظيعة التي ترتكبها دول ديكتاتورية مظلمة مثل إيران وسوريا يوماً بعد يوم". وتابع البيان بالقول إن "الادعاء بأن عيش اليهود في وطنهم وعاصمتهم أورشليم يشكل جريمة حرب هو ادعاء مشين" - في إشارة إلى أن المحكمة قد تحقق في سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية والسلوك في القدس الشرقية المتنازع عليها. وخلص البيان إلى أن الكابينت كلف "الجهات المعنية باتخاذ الخطوات المطلوبة من أجل صون مصالح الدولة والدفاع عن مواطنيها وجنودها".

المحكمة الجنائية الدولية من جهتها تهدف إلى أن تكون بمثابة الملاذ الأخير عندما تكون الأنظمة القضائية للبلدان غير قادرة أو غير راغبة في التحقيق في جرائم الحرب ومقاضاة مرتكبيها. لدى الجيش

الإسرائيلي آليات للتحقيق في المخالفات المزعومة من قبل قواته، وعلى الرغم من الانتقادات بأن هذا النظام غير كاف، يقول خبراء بأن لديه فرصة جيدة في صد تحقيق المحكمة الجنائية الدولية في ممارساته في زمن الحرب. والمحكمة الجنائية الدولية لا تحاكم البلدان، بل الأفراد. وقال مسؤولون إسرائيليون إنهم لا يتوقعون في الوقت الحالي أي تهديدات فورية لشخصيات سياسية أو عسكرية إسرائيلية رفيعة المستوى. لكن عندما يتعلق الأمر بالمستوطنات، يقول بعض الخبراء إن إسرائيل قد تواجه صعوبة في الطعن في القانون الدولي الذي يحظر نقل السكان المدنيين إلى الأراضي المحتلة. وإذا تمت إدانة إسرائيل و / أو حركة "حماس" في نهاية المطاف بارتكاب جرائم حرب، وإذا تم تسمية مسؤولين كبار في مثل هذا الحكم، فقد تصدر بحقهم مذكرات توقيف دولية عند السفر إلى الخارج.

#### 8- وزير الدفاع يتدخل:

بعث وزير الدفاع الإسرائيلي بيني غانتس برسالة إلى الجيش الإسرائيلي وصف فيها حكم المحكمة الجنائية الدولية الذي يقول أن لديها اختصاصا قضائيا في فتح تحقيق بارتكاب إسرائيل لجرائم حرب أنه قرار "خطير" و "غير مصرح به". وأكد غانتس أن القرار يهدف إلى أن يكون بمثابة أداة لأعداء إسرائيل، ووعده بحماية القوات العسكرية من أي تداعيات. وقال إن "مؤسسة الدفاع، إلى جانب أجهزة الدولة الأخرى، ستعمل بحزم لمنع إلحاق الأذى بقيادة وجنود جيش الدفاع، وعناصر جهاز الدفاع بأكمله".

وكتب غانتس في الرسالة الموجهة إلى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي وجنوده وقادته، والمدير العام لوزارة الدفاع، والقيادة العليا للمؤسسة الأمنية إن "قرار القضاة في لاهاي خطير ولا أساس له في القانون الدولي. إن الإجراءات ... تجري بدون سلطة ولا أساس لها من الصحة".

وكان قرار الدائرة الابتدائية للمحكمة الجنائية - التي أكدت فيه على اختصاص المحكمة القضائي في فتح تحقيق جنائي ضد إسرائيل والفلسطينيين بارتكاب جرائم حرب في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية قد وصف من قبل غانتس بأنه "أداة بأيدي أعداء دولة إسرائيل، وأولئك الذين يسعون إلى إلحاق الأذى بها من خلال الاستغلال السياسي للهيئات الدولية".



وكتب غانتس أيضا: "سيستمر جيش الدفاع ومؤسسة الدفاع بأكملها في الدفاع عن الدولة ومواطنيها بتقان ومهنية، مع التمسك بقيم دولة إسرائيل والجيش الدفاع والالتزام بقواعد القانون الدولي". كما كتب أنه يتعين على الدولة أن تواجه "تحديات أمنية صعبة ومعقدة"، وهي مستعدة "لأي عواقب محتملة تنشأ عن هذا القرار الخاطئ والسياسي والمنحاز". وقال "لدي ثقة كاملة في أن مؤسسة الدفاع ستستمر في الوقوف كحاجز محصن ضد التهديدات القريبة والبعيدة".

الجدير بالذكر ان المحكمة الجنائية الدولية لا تحاكم البلدان، بل الأفراد. إذا تمت إدانة إسرائيل و / أو حركة "حماس" في نهاية المطاف بارتكاب جرائم حرب، وإذا تم تسمية مسؤولين كبار في مثل هذا الحكم، فقد تصدر بحقهم مذكرات توقيف دولية عند السفر إلى الخارج. وقال مسؤولون إسرائيليون يوم الجمعة إنهم لا يتوقعون في الوقت الحالي أي تهديدات فورية لشخصيات سياسية أو عسكرية إسرائيلية رفيعة المستوى. وفي القرار الذي اتخذ بأغلبية 2 مقابل 1، قررت الدائرة التمهيدية المكونة من ثلاثة قضاة أن لاهاي لها الحق في بدء تحقيق في جرائم الحرب لأن فلسطين، كما قالت، دولة طرف في نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. وحكمت المحكمة بأن فلسطين مؤهلة كدولة على الأرض التي حدث فيها "السلوك المعني" وأن اختصاص المحكمة يمتد إلى القدس الشرقية والضفة الغربية وغزة، مع معارضة أحد القضاة للقرار. والآن تقع على عاتق المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا مهمة اتخاذ قرار البدء بتحقيق. وأشارت بنسودا في عام 2019 إلى أنها تنوي القيام بذلك، وأن التحقيق الجنائي سيركز على الصراع بين إسرائيل وحماس في عام 2014 (المعروف أيضا باسم عملية "الجرف الصامد" وأسفرت عن سقوط 2251 شهيدا في الجانب الفلسطيني - معظمهم من المدنيين - و 74 قتيلا في الجانب الإسرائيلي معظمهم من العسكريين)، وعلى سياسة الاستيطان الإسرائيلية، وعلى الرد الإسرائيلي على الاحتجاجات على حدود غزة. ورحب مكتب بنسودا في بيان على تويتر بـ "الوضوح القضائي" للحكم، لكنه قال إنه يحتاج إلى وقت قبل اتخاذ قرار بشأن كيفية المضي قدما، وجاء في البيان: "يقوم المكتب حاليا بتحليل القرار بعناية وسيقرر بعد ذلك خطوته التالية مسترشدا بدقة بتفويضه المستقل والمحايد". وقال الجيش الإسرائيلي في بيانه إنه "دافع وسيواصل الدفاع بعزم عن دولة إسرائيل ومواطنيها في كل المجالات، من منطلق الالتزام الكامل بروح الجيش الإسرائيلي وقيمه وقوانين دولة إسرائيل والقانون الدولي". وفي وقت سابق، هاجم

رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو هو أيضا الجنائية الدولية، واصفا قرار الدائرة التمهيدية بأنه "معاداة للسامية". وقال نتنياهو في بيان "عندما تحقق المحكمة الجنائية الدولية مع إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب وهمية، فإن ذلك يعد معاداة للسامية". وأعرب نتنياهو عن أسفه لأن "المحكمة أنشئت لمنع الفظائع مثل المحرقة النازية ضد الشعب اليهودي والآن هي تستهدف الدولة الوحيدة للشعب اليهودي". وأكد كذلك أن المحكمة الجنائية الدولية تدعي "بشكل شائن" أنه "عندما يعيش اليهود في وطننا، فهذه جريمة حرب" - في إشارة إلى احتمال قيام المحكمة بالتحقيق في سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية. وأضاف: "إنها تدعي أنه عندما تدافع إسرائيل الديمقراطية عن نفسها ضد الإرهابيين الذين يقتلون أطفالنا ويطلقون الصواريخ على مدننا، فإننا نرتكب جريمة حرب أخرى".

في الوقت نفسه، اشتكى نتنياهو من أن "المحكمة الجنائية الدولية ترفض التحقيق في الديكتاتوريات الوحشية مثل إيران وسوريا التي ترتكب فظائع مروعة بشكل شبه يومي". وتعهد الزعيم الإسرائيلي "بمحاكمة هذا الانحراف للعدالة بكل قوتنا!". لكن عندما يتعلق الأمر بالمستوطنات، يقول بعض الخبراء إن إسرائيل قد تواجه صعوبة في الطعن في القانون الدولي الذي يحظر نقل السكان المدنيين إلى الأراضي المحتلة.

من ناحية أخرى اعترضت وزارة الخارجية الأمريكية على القرار وقالت "لدينا مخاوف جدية بشأن محاولات المحكمة الجنائية الدولية ممارسة ولايتها القضائية على الأفراد الإسرائيليين. لقد اتخذت الولايات المتحدة دائما الموقف القائل إن اختصاص المحكمة يجب أن يقتصر على الدول التي وافقت على إنشائها أو تلك التي يُحيلها إليها مجلس الأمن الدولي". في المقابل، رحب رئيس الوزراء الفلسطيني محمد اشتية بإعلان المحكمة الجنائية الدولية أن اختصاصها القضائي يشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة، معتبرا أنه "انتصار للعدالة". وقال اشتية كما نقلت عنه وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية (وفا) إن "القرار الصادر عن المحكمة الجنائية الدولية هو انتصار للعدالة وللإنسانية، ولقيم الحق والعدل والحرية، وانصاف لدماء الضحايا ولذويهم".

في الياق ذاته كان قد طُلب من الدائرة الانتخابية، المكونة من ثلاثة قضاة، التوصل إلى استنتاج بشأن حق المحكمة الجنائية الدولية في ممارسة الاختصاص القضائي في كانون الاول 2019، بعد أن قررت بنسودا في نهاية التحقيق الذي أجرته واستمر لمدة خمس سنوات حول "الوضع في فلسطين" أن

هناك "أساساً معقولاً للاعتقاد بأن جرائم حرب قد ارتكبت" في الضفة الغربية وقطاع غزة ومناطق القدس الشرقية من قبل كل من الجيش الإسرائيلي وحركة حماس، بالإضافة إلى "فصائل فلسطينية مسلحة" أخرى. وفي ذلك الوقت، قالت بنسودا إنها تعتقد أن المحكمة لديها بالفعل صلاحية، بموجب أحكام نظام روما الأساسي الذي أنشأ المحكمة الجنائية الدولية، للتحقيق في جرائم الحرب المحتملة في المنطقة. ولكن نظراً للطبيعة المثيرة للجدل للقضية، فقد طلبت حكماً نهائياً من الدائرة التمهيدية. وتمت دعوة دول أعضاء وخبراء مستقلين للتدخل في هذه المسألة أيضاً. واختارت إسرائيل، التي رفضت اختصاص المحكمة في هذه المسألة، عدم القيام بذلك. وقال مسؤولون بوزارة الخارجية إن المسؤولين الإسرائيليين سيجتمعون في الأيام المقبلة لمناقشة استراتيجية المضي قدماً، بما في ذلك احتمال الابتعاد عن المسار الحالي المتمثل في رفض التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية.

## 9 - خاتمة:

يشكل فتح التحقيق في المحكمة الجنائية الدولية فرصة كبيرة للفلسطينيين والمنظمات الفلسطينية التي طالما عملت لتحقيق بعض المكتسبات على مستوى العدالة الجنائية الدولية ومحاسبة إسرائيل. كما أنه اعتراف مهم بالغبن الذي وقع على الفلسطينيين من ضحايا هذه الجرائم. وفي حال تقدم المسار بشكل جدي، فإنه قد يشكل أداة ردع لإسرائيل وقد يؤثر على تكرار هذه الجرائم. إلا أن ذلك منوط بالأداء الفلسطيني في المقابل، فبالإضافة للعمل بالغ الأهمية لمؤسسات المجتمع المدني الحقوقية، فإن جزءاً كبيراً من الدفع في هذا المسار يعتمد على الجهود السياسية والدبلوماسية للقيادة الفلسطينية في مواجهة استشراس إسرائيل. يضع هذا المسار تحدياً جدياً أمام القيادة الفلسطينية، فحتى اليوم كان مسار الاعتراف بدولة فلسطين وبعده اللجوء للمحكمة الجنائية الدولية والعمل القانوني لمحاسبة إسرائيل دولياً، ورقة ضغط سياسي على إسرائيل لإعادتها لطاولة المفاوضات أو التراجع عن خطوات عينية كضم مناطق في الضفة الغربية وغيرها. إن العمل القانوني أمام المحكمة الجنائية الدولية كما العمل السياسي والدبلوماسي للضغط على إسرائيل لا يمكن إلا أن يكون جزءاً من استراتيجيات وطنية تحررية فلسطينية أوسع. فعلى الرغم من كون القانون الدولي أداة مهمة استخدمها الفلسطينيون وحركات تحرر أخرى في العالم، فإنه ليس أداة تحررية بحدّ ذاته، بل هو كأى منظومة أخرى محكوم بعلاقات القوة والهيمنة

الدولية. وقد يفتح الفرصة أمام الفلسطينيين لردع إسرائيل ومحاسبتها ومحاسبة مسؤوليها على المستوى الدولي، إلا أن تطبيق مخرجات هذه المسارات القانونية سيكون صعب التحقيق في ظل غياب جهاز مركزي دولي لتنفيذ أحكامها أو توصياتها، وبالتالي فإن الاستثمار في هذا المسار والاستفادة منه منوط بخلق جهد فلسطيني تحرري حقيقي على الأرض يفرض علاقات قوة مختلفة، بدل من وضع الضعف والتفتت الفلسطيني الحالي في مقابل تصاعد قوة مشروع إسرائيل وتأثيره في المنطقة والعالم.

لا يجوز التقليل من أهمية قرار المحكمة الجنائية الدولية، الذي ينص على أن الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ 1967 تقع ضمن اختصاصها القضائي، ما يمهد الطريق أمامها للتحقيق بشأن جرائم حرب ارتكبتها إسرائيل في هذه الأراضي. وإذا ما تناولنا القرار من زاوية الوضع الإسرائيلي الداخلي فلا بُدّ من التنويه بأن من شأنه أن يعيد، بكيفية ما، قضية فلسطين إلى موقع بارز في الأجندة العامة في إسرائيل الغارقة منذ نحو عامين في جولة انتخابات إثر أخرى على خلفية شبهات الفساد الحائمة حول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، الأمر الذي تسبّب بالتوازي مع انقضاء جائحة كورونا بإقصاء الموضوعات السياسية جانباً، بقدر ما تسبّب بذلك أيضاً تلاشي الفروق الجوهرية حيال تلك الموضوعات من طرف مختلف ألوان الطيف الحزبي. وسبق أن برزت قبل أكثر من عام تداعيات إعلان المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي، فاتو بنسودا، في حينه، أنها وجدت مسوّغات قانونية لفتح تحقيق شامل في جرائم حرب محتملة ارتكبتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولاحظنا أن أهميته تنطوي من بين عدة مترتبات يُحتمل أن تتداعى في وقت لاحق على أنه قد يتيح إمكان "وضع إسرائيل في مواجهة تسونامي سياسي وقضائي غير مسبوق"، كما وصف ذلك أحد المحللين الإسرائيليين، يشمل، من ضمن أمور أخرى، تحقيقات جنائية مع مسؤولين رسميين إسرائيليين، سياسيين وعسكريين، حاليين وسابقين، وإصدار مذكرات اعتقال بحق أرفع المسؤولين السياسيين والعسكريين الإسرائيليين، إذا ما استقر القرار في نهاية المطاف على إجراء تحقيق جنائي، بمعنى إقرار صلاحية المحكمة الجنائية الدولية بهذا الشأن، وهو ما حدث فعلاً في الآونة الأخيرة. وحتى لا نبالغ في تقدير أهمية قرار محكمة لاهاي هذا، وفي انتظار ما سيسفر عنه من تطورات في الفترة المقبلة، سنكتفي بتسجيل ما يلي:

أولاً، يتمشى هذا القرار إلى درجة كبيرة مع المقاربة الذاهبة إلى أنه يتعين على العالم أن يدرك أنّ الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية لا يمكن إزالته بالاكْتفاء بتوجيه مناشدات مهدّبة إلى المحتلّ، وإنّما أساساً بالعزم والخطوات القانونية الدوليّة الحاسمة. وهي للعلم مقاربة تلّح عليها أيضاً جهات في إسرائيل نفسها، وإن كانت هامشية، في مقدمها المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان.

ثانياً، دأبت إسرائيل خلال الأعوام القليلة الفائتة على معارضة الانتقادات الدولية ضد الاحتلال والاستيطان والتصدي لها، من خلال الاتكاء على الإدارة الأميركية السابقة برئاسة دونالد ترامب. فخلال أعوام ولاية هذا الأخير، كما تشي المعطيات الجافة وحسب، واصلت إسرائيل، مثلاً، محاربة حركة المقاطعة، سواء على الصعيد القانوني. القضائي، أو في نطاق النشاط على شبكات التواصل الاجتماعي، أو على صعيد منع دخول أعضائها وناشطيها إلى إسرائيل. وجاء إعلان المدعية العامة في محكمة لاهاي بشأن التحقيق في جرائم حرب محتملة ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، في إطار موجة متصاعدة ومنتسعة من النقد للاحتلال والاستيطان، شملت أيضاً قرار المحكمة الأوروبية بشأن منتجات المستوطنات الإسرائيلية، واتسمت حملات الردّ والتصدي الإسرائيليّة بشن هجمات شخصية ضد المنتقدين، والاعتراض على صلاحية المحكمة الجنائية الدولية، ونزع الشرعية عن الادعاءات التي طُرحت، والاعتماد على إدارة الرئيس ترامب، على الرغم من تأثيرها الدولي الأقل بصورة واضحة عما كان عليه تأثير الإدارات الأميركية السابقة. غير أن ما ثبت حتى الآن هو أن وجود إدارة أميركية جديدة لن يفضي إلى موقف مغاير من جانب الولايات المتحدة حيال هذه المحكمة الدولية، وهو ما سارعت الخارجية الأميركية أيضاً إلى تأكيد انتفاء حدوثه. وفي ضوء ذلك تتجه الأنظار إلى جهات دولية أخرى ذات وزن، وفي طليعتها دول أوروبا، بعد أن قدّم لها هذا القرار طريقاً أخرى يمكن من خلال السير فيها إبداء العزم على اتخاذ خطوات عقابية تساهم في تحجيم الاحتلال الإسرائيلي ووضع حد للظلم الواقع على الشعب الفلسطيني.